ردود ابن هشام على المعربين والمفسرين في كتابه مغني اللبيب
دراسة لغوية تحليلية (نماذج مختارة)

د. حسين الهادي محمد الشريف
أستاذ مساعد – كلية التربية – الجامعة الأسمرية الإسلامية. زليتن/ ليبيا
h.ashareef@asmarya.edu.ly
د. حسن السنوسي محمد الشريف
أستاذ مساعد – كلية الآداب – الجامعة الأسمرية الإسلامية. زليتن/ ليبيا
h.alshreef@asmarya.edu.ly

الملخص:

لِمَا كان للردود والاعتراضات النحوية من دور كبير في صياغة القاعدة النحوية وتنوع الآراء القائمة على الدليل فيها، ومن ثَمّ ظهور التنوع في المذاهب النحوية، فإننا ارتأينا دراسة بعض المصطلحات التي تُعنى بجانب الاعتراضات والردود في كتاب يُعَدّ من أهم كتب النحو ألَا وهو (مغني اللبيب) لابن هشام، واخترنا بعض اعتراضاته على بعض المعربين والمفسرين فقط، ودرسناها دراسة لغوية تحليلية، وعرضنا آراء النحاة واللغويين فيها؛ للتوصل إلى مدى صحة اعتراض ابن هشام وردّه عليهم من عدمها، وكانت المنهجية المتبعة عرض المسائل مسألة تلو الأخرى مرتبة حسب ورودها في المغني؛ ولم نتبع منهجية المغني (باب المسائل المفردة–باب الجملة)؛ لتفاوت المسائل المدروسة من حيث العدد ما يؤدي إلى عدم تساوي بين الأبواب، ونتائج البحث أظهرت أن ردود ابن هشام على المعربين والمفسرين لم يكن له فضل السبق فيها، حيث اختُلِف فيها بين أهل اللغة على مر العصور، كما أن ابن هشام نوّع في استخدام المصطلحات، فأحيانًا استخدم ما هو لين مثل (سهو، والصواب خلافه)، وأحيانًا استخدم ما فيه غلظة مثال (الوهم، وفاسد)، وأن ابن هشام لمَّا ردَّ على بعض المعربين والمفسرين لم يعتمد على غيره من النحاة، ولم يذكر المصادر التي بنى عليه رأيه.

الكلمات المفتاحية: المفسرين، المعربين، مردود، الوهم، الإعراب.

Ibn Hisham Responses to interprets & Arabisers in his Book:(Mughni Al-Labib)

A Linguistic and analytic study (Selected Samples)

Abstract

Since the grammatical responses and objections had a great role in formulating the grammatical rule and the diversity of opinions based on evidence in it, and thus the emergence of diversity in grammatical schools, we decided to study some terms that deal with the objections and responses in the book that is one of the most important books of grammar, namely (Mughni al-Labib) by Ibn Hisham, and we chose some of these objections in the book on Ibn Hisham's response to some of the arabisers and interprets only. We studied them linguistically and analytically. We presented the

opinions of the grammarians and linguists in it to find how Ibn Hisham's objections were correct or not and his response to them ; We did not follow (Al-Mughni's) methodology - Chapter of Individual Issues – Chapter of the Sentence; because the studied issues varied in terms of number and thus the inequality between the chapters. a The results of the research showed that Ibn Hisham's responses to the arabisers and interprets did not have the merit of taking precedence over them, as it was a disputed issue throughout the ages, and Ibn Hisham diversified in the use of terms. Sometimes he used; What is soft like (an oversight, and what is correct and otherwise), and sometimes he used what is hard, such as (illusion, false), and that when Ibn Hisham responded to some of the interpreters and arabisers, he did not depend on other grammarians opinions, and did not mention the sources on which he based his opinion.

key words: interpreters, Arabesers, rejected, illusion, Parsings.

أهمية الدراسة:

الأسباب التي دعت الباحثين لاختيار هذا الموضوع هي:

1. رغبة الباحثيْن في دراسة التراث النحوي.
2. الوقوف على ظاهرة الاعتراضات والردود بصفتها ظاهرة تستدعي التأمل فيها، ومن ثَم إظهارها للقارئ.
3. الفائدة العلمية التي ينالها الدارس من دراسة الاعتراضات والردود، والاطلاع على الآراء المختلفة، والوصول إلى النتائج المرجوة التي تسهم في تعزيز المدارك، وإثراء المعلومات اللغوية.

حدود الدراسة: ردود ابن هشام على بعض المعربين وبعض المفسرين التي لم تُدرَس في السابق، كما جاء في ثنايا هذه البحث.

المقدمـة

نحمدك الله ونشكرك، ونثني عليك ونذكرك، ونستعينك ونستغفرك، ونؤمن بك ولا نشرك بك، ونقول ممتثلين لأمرك، ومتشبثين بسنة نبيك، اللهم صل وبارك عليه وعلى آله وسلم تسليمًا كثيرًا، عدد خلقك، ورضا نفسك، وزنة عرشك، ومداد كلماتك، وبعد:

فهذا –إن شاء الله– بحث موسوم بـ (ردود ابن هشام على المعربين والمفسرين في كتابه مغني اللبيب)، حيث قامت دراستنا على نماذج مختارة رد فيها ابن هشام على بعض المعربين مثل أبي البقاء العكبري، والحوفي، وغيرهما، وعلى بعض المفسرين مثل الأخفش، وابن عطية، والقرطبي، وأبي حيان، وغيرهم، حيث تناولنا رد ابن هشام على رأي أو مذهب من ذكرنا، ثم ذكرنا بعض أراء النحاة الموافقة والمخالفة لرأي ابن هشام، ثم حاولنا ترجيح الرأي الذي ارتأيناه صائبًا وأقمنا عليه الدليل، والله أعلم بالصواب.

وكانت منهجية البحث وخطته: من خلال دراساتنا لكتاب مغني اللبيب أكثر من مرة ومن ثَم اختيارنا للمسائل جعلتنا نتتبع طريقة عرض المسائل مرتبة مسألة تلو الأخرى، والذي منعنا من تقسيم بحثنا حسب منهجية المغني أو إلى ما هو شائع في البحوث كتقسيمه إلى أبواب وفصول، أو مباحث ومطالب...إلخ، عدم تناسب التقسيم المذكور للمسائل المختارة، من حيث عددها لطريقة ومنهج كتاب المغني.

وكانت منهجيتنا اختيار بعض الاعتراضات والردود في كتاب مغني اللبيب التي ردّ فيها ابن هشام على بعض المعربين والمفسرين

واستعمل فيها لفظ (مردود، يرده، الوهم، فاسد، والصواب خلافه...إلخ)، ومناقشتها مناقشة علمية من خلال عرض آراء العلماء المتنوعة.

الدراسات السابقة: من خلال البحث والسؤال وجدنا دراسة واحدة فقط بعنوان (اعتراضات ابن هشام الأنصاري على المعربين في كتابه "مغني اللبيب") قراءة تأصيلية، بحث للأستاذ عبدالحميد مصطفى السيد، المجلة العربية للعلوم الإنسانية – العدد 22/86، وقد اختلف عن بحثنا شكلًا ومضمونًا، حيث لم ندرس أي مسألة تطرّق لها صاحب البحث المذكور في بحثنا هذا، كما أنه يوجد بحث آخر بعنوان (اعتراضات ابن هشام في كتابه المغني على الزمخشري) دراسة انتقائية تحليلية، قامت به الباحثة تهاني علي الشكري نشر بمجلة الجامعة الأسمرية الإسلامية؛ مما جعلنا لم ندرس في بحثنا هذا ما يتعلق بردود ابن هشام على الزمخشري.

المسألة الأولى: معنى (أَثُمَّ) في قوله تعالى:﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾[1].

حيث رد[2] ابن هشام قول الطبري بأن معنى (أثم): أهنالك، وأنها ليست التي للعطف، ووصف قول الطبري بالوهم وأنه اشتبه عليه (ثُمّ) المضمومة الثاء بالمفتوحتها.

قال الطبري في تفسير قوله تعالى:﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ﴾:"يقول تعالى ذكره: أهنالك إذا وقع عذابُ الله بكم أيها المشركون "آمنتم به"، يقول: صدّقتم به في حالٍ لا ينفعكم فيها التصديق، وقيل لكم حينئذ: الآن تصدّقون به، وقد كنتم قبل الآن به تستعجلون، وأنتم بنزوله مكذبون؟ فذوقوا الآن ما كنتم به تكذّبون"[3].

وقال أيضًا: "ومعنى قوله: "أثم"، في هذا الموضع: أهنالك، وليست "ثُمَّ" هذه هاهنا التي تأتي بمعنى العطف"[4].

قال البغوي: "قيل: معناه أهنالك؟ وحينئذ، وليس بحرف عطف"[5].

وقال القرطبي: "قيل: إن ثم هاهنا بمعنى: ثم، بفتح الثاء، فتكون ظرفًا، والمعنى: أهنالك; وهو مذهب الطبري، وحينئذ لا يكون فيه معنى الاستفهام"[6].

ورد قول الطبري أيضًا أبو حيان، فقال:"وقال الطبري في قوله: أثم، بضم الثاء أن معناه: أهنالك، وليست (ثم) هذه ههنا التي تأتي بمعنى العطف، وما قاله الطبري دعوى، وأما قوله: إن المعنى: أهنالك، فالذي ينبغي أن يكون ذلك

---

(1) يونس، من الآية (51).

(2) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ص: 162.

(3) الطبري، جامع البيان190/12.

(4) ينظر المرجع السابق.

(5) البغوي، معالم التنزيل422/2.

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن351/8.

تفسير معنى، لا أن (ثُم) المضمومة الثاء معناها معنى هنالك"[7].

وأنكر ابن عطية قول الطبري، فقال بعد ما ذكره:"وما ادعاه الطبري غير معروف"[8].

والقول في هذه المسألة أن (أَثُمَّ) في الآية، عطف بقوله ثُمَّ جملة القول على ما تقدم ثم أدخل على الجميع ألف التقرير، ومعنى الآية: إذا وقع العذاب وعاينتموه آمنتم به حينئذ، وذلك غير نافعكم بل جوابكم الآن، وقد كنتم تستعجلونه مكذبين به، والمعنى صحيح على أنها (ثم) العاطفة، حتى وإن قصد الطبري تفسير المعنى فقد أبهم في قوله؛ لأن المعنى المقصود لا يُعرَف في (ثُمّ) بضم الثاء، إلّا إذا أراد الطبري قراءة طلحة بن مصرف بفتح (الثاء) فهنا يصح تفسيرها بمعنى: هنالك[9]، ولكن من الواضح من خلال التفسير أنه لا يعني قراءة طلحة بن مصرف؛ ولهذا يعتبر ردّ ابن هشام على الطبري صحيحًا، فكلام الطبري سهو ظاهر منه، فاشتبه عليه (ثُمَّ) المضمومة بالثاء بالمفتوحة، والإنسان محل النسيان، والله أعلم بالصواب.

المسألة الثانية: إعراب قوله تعالى:﴿حَاشَ اللهِ﴾[10] في قراءة[11] ابن مسعود، وأبي بن كعب رضي الله عنهما.

عد ابن عطية[12] (حاش الله) جارًا ومجرورًا، ووصف ابن هشام قوله بأنه وهم، حيث قال ابن هشام:"فقراءة ابن مسعود رضي الله عنه ﴿حَاشَ اللهِ﴾[13] كـ (معاذ الله) ليس جارًّا ومجرورًا كما وهم ابن عطية"[14].

فتعيَّن حسب قوله أن تكون فعلًا، فاعله ضمير، والتقدير: حاشى يوسف، و(لله) جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بالفعل قبله، واللامُ تفيد العلةَ.

والقول في هذه المسألة أن النحويين عدوا (حاشا) من الأدوات المترددة بين الحرفية إذا جرت، والفعلية إذا نصبت، وهي من أدواتِ الاستثناء، وسيبويه وجمهور البصريين، عندهم حرف لا غير، حيث قال سيبويه:"وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء"[15]، ودليلهم على ذلك أنه لو كان

---

(7) أبو حيان، البحر المحيط6/70.

(8) ابن عطية، المحرر الوجيز3/124.

(9) ينظر المرجع السابق.

(10) يوسف، من الآية (31)، (51).

(11) ينظر ابن جني، المحتسب1/341، وابن خالويه، المختصر في الشواذ ص: 68، والكرماني، شواذ القراءات ص: 245.

(12) ينظر ابن عطية، المحرر الوجيز3/239-240.

(13) يوسف، من الآية (31)، (51).

(14) ابن هشام، مغني اللبيب ص: 165.

(15) سيبويه، الكتاب2/349.

فعلًا لجاز أن يدخل عليه (ما) كما يجوز أن تدخل على الأفعال، فيقال: ما حاشا زيدًا، كما يقال: ما خلا زيدًا، فلما لم يقل دل على أنه ليس بفعل، وابن مالك[16] يرى بأن المشهور فيها أنها حرف، وجوَّز أن تكون فعلًا.

ومنهم مَنْ جوّز أن تكون فعلًا، كالكوفيين[17]، وأبي زيد[18]، وأبي عمرو الشيباني[19]، والأخفش[20]، وابن خروف[21]، والمازني[22]، والمبرد[23]، والزجاج[24]، وابن مالك[25]، والصبّان[26] من المتأخرين، بدليل التصرف والحذف منه، وتعلق لام الجر به، وهذه من خصائص الأفعال، ودللوا على ما سبق بقول الفرزدق:

حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ ** عَلَى الْبَرِيَّة بِالإِسْلَامِ وَالدِّينِ[27]

وقول الأعرابي:"اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي ولمنْ يَسمِعُ حَاشَا الشَّيطانَ وأبا الأَصْبَغ"[28].

وأبو علي الفارسي رجّح جانب الفعلية ؛ حيث قال:"لا تَخْلو "حاش" في قوله:"حاش للَّه" من أن تكون الحرف الجارَّ في الاستثناء، أو تكون فعلًا على فاعل، ولا يجوز أن تكون الحرف الجارَّ؛ لأنه لا يدخل على مثله، ولأن الحروف لا يُحذَف منها؛ إذ لم يكن فيها تضعيف، فثبت أنه فاعل مِن الحشا الذي يراد به الناحية، والمعنى: أنه صار في حَشًا، أي: في ناحية، وفاعل (حاش) (يوسف)، والتقدير: بَعُدَ من هذا الأمر للَّه، أي: لخوفه"[29].

---

(16) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل2/306-307.

(17) ينظر الأنباري، أسرار العربية ص: 191.

(18) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل2/307.

(19) ينظر المرجع السابق.

(20) ينظر الرضي، شرح الرضي على الكافية2/123.

(21) ينظر الرضي، شرح الرضي على الكافية2/123.

(22) ينظر المرجع السابق.

(23) المبرد، المقتضب4/391.

(24) ينظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه3/107.

(25) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل2/307.

(26) ينظر الصبان، حاشية الصبان على الأشموني2/244.

(27) البيت من البسيط، ولم نقف عليه في ديوانه، والشاهد فيه"حاشا قريشا"؛ حيث استعمل (حاشا) فعلًا، فنصب مفعولًا به (قريشا)، وهو من شواهد ابن مالك، شرح التسهيل2/307، وأبي حيان، التذييل والتكميل8/314، وناظر الجيش، تمهيد القواعد5/2204.

(28) ينظر ابن السراج، الأصول في النحو1/288، وابن مالك، شرح التسهيل2/306.

(29) ينظر السمين الحلبي، الدر المصون6/484-485.

وقد ذهب الفراء مذهب ابن عطية، فقال:"حاش الله بالألف، وهو في معنى: معاذ الله"[30]، وعند الزمخشري[31] معنى حاشى اللَّهِ: براءة اللَّهِ وتنزيه اللَّه.

من خلال ما سبق نجد أن رد ابن هشام لقول ابن عطية كان مصيبًا؛ ذلك لتنوينها في قراءة[32] أبي حيوة, وأبي السمال، أي: حاشًا لله، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة، والجار لا يدخل على الجار، وقد تركوا التنوين في قراءتهم لبناء (حاشا) لشبهها بحاشا الحرفية، والله أعلم بالصواب.

المسألة الثالثة: التقدير في الآية:﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾[33].

قال أبو حيان عند ذكره للآية:"لا يتعين أن يكون (ليحزنني) مستقبلًا؛ إذ يحتمل أن يكون في الكلام حذف مضاف، ويكون ذلك المضاف حالًا، فيكون"(ليحزنني) حالًا، والتقدير: ليحزنني نيتكم أو قصدكم أن تذهبوا به، فالنية والقصد حال، وهو الفاعل بـ (يحزن)، فهو حال رفع ما هو حال، وفعل الحال لا يمتنع أن يعمل في المفعول المستقبل نحو: أنوي الآن أن أجيئك غدًا، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ولا يلزم من إعرابه فاعلًا في الصناعة أن لا يكون مفعولًا في المعنى بذلك المحذوف"[34].

وردّ ابن هشام[35] تقدير أبي حيان، معلّلًا أنه يقتضي حذف الفاعل؛ لأن (أن تذهبوا) على تقديره منصوب.

كما أنّ الذهاب وإن كان في المستقبل فإن الحزن –الذي هو أثره– حاضر؛ فان الحزن تملكه بمجرّد أن عَلِم أنهم ذاهبون به، فبقى المضارع (يحزنني) ولم يخرج المضارع عن إفادته للحال.

ويرى الكوفيّون[36] وتبعهم المرادي[37] أن لام الابتداء لا تمحِّضُ المضارع للحال، أي: غير مخلصة للحال، بل يجوز أن تدخل عليه مستقبل بالأداة أو بدونها، وجعلوا الاستقبال في الآية على حقيقته، ويكون على تقدير الفاعل الذي هو مضاف، ووقع هنا حالًا، ولم يكن أمرًا مستقبلًا، ولا يمتنع حذف الفاعل هنا؛ لأنهم ذكروا أنه يمتنع إذا لم

---

(30) الفراء، معاني القرآن42/2.

(31) ينظر الزمخشري، الكشاف465/2.

(32) ينظر ابن خالويه، المختصر في شواذ القرآن ص: 68، والكرماني، شواذ القراءات ص: 239.

(33) يوسف، من الآية (13).

(34) أبو حيان، التذييل والتكميل93/1.

(35) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ص: 301.

(36) ينظر الألوسي، روح المعاني386/6.

(37) ينظر المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك96/1.

يسدّ مسدّه شيء، وهنا قد سدّ، ولا يجب أن يكون المضاف إليه هو السادّ كما ظُن، بل لو سدّ غيره كان الحذف جائزًا كذلك؛ ولهذا صح تقدير: قصدكم أن تذهبوا به، ويحتمل أن يكون ذلك من قبيل تقدير المعنى لا تقدير الإعراب، وقيل: إنه يمكن دفع الإشكال بدون تقدير مضاف، كأن يقال: إن الذهاب يحزنه باعتبار تصوره كما قيل نظيره في العلة الغائية، وذلك التحقيق أظن –يعني الألوسي– أن ما قالوه في توجيه الاشكال مغالطة لا أصل لها؛ فإن لزوم كون الفاعل موجودًا عند وجود الفعل، إنما هو في الفاعل الحقيقي لا النحوي واللغوي، فإن الفعل قد يكون قبله سواء كان حالًا كالآية، أو ماضيًا، كما أنه يصح أن يكون الفاعل في مثله أمرًا معدومًا، وفي مثل هذا لم يقل أحد بأنه محتاج إلى التأويل؛ فالحزن والغم كالسرور، والفرح يكون بالشيء قبل وقوعه، ولا حاجة إلى التأويل أو التقدير[38].

والقول في هذه المسألة أنّ ردّ ابن هشام على أبي حيان كان صوابًا؛ فـ (يحزن) فعل اقترن بلام الابتداء، وأفاد زمن المستقبل؛ لأن فاعله (الذهاب) دل على المستقبل، وهو عندما نطق يعقوب ﷺ بالفعل (يحزن) لم يكن موجودًا، فلو قصد بـ (يحزن) الحال للزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود، وهذا أمر مستحيل لا يمكن تحققه[39]، والله أعلم بالصواب.

المسألة الرابعة: حرفية (مَعْ) حال سكون عينها.

نقل أبو حيان[40] والمرادي[41] عن النحاس أن الإجماع منعقد على حرفية (مع) إذا كانت عينها ساكنة.

ردَّ ابن هشام قول النحاس بأن قال:"وقول النّحاس إنّها –حينئذ– حرف بالإجماع مردود"[42].

القول في هذه المسألة أن تسكين عين (مع) لغة غنم وربيعة[43]، اختُلِف في (مع) من حيث كونها اسمًا دائمًا، أو اسمًا مقيَّدًا بالظَّرفيَّة، أو حرف جرٍّ.

فجمهور النُّحاة عندهم اسم، وليست بحرفٍ، واستندوا في رأيهم على دليلين، أحدهما: أنها تنوّن أحيانًا، فيقال: معًا، والتنوين من خصائص الاسم، والثاني: قوله تعالى:﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي﴾[44] بتنوين (ذكرٌ)، وكسر

([38]) ينظر الألوسي، روح المعاني6/386–387.

([39]) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل1/22.

(40) ينظر أبو حيان، التذييل والتكميل8/79.

(41) ينظر المرادي، الجنى الداني ص: 306.

(42) ابن هشام، مغني اللبيب ص: 439.

(43) ينظر المرجع السابق.

(44) سورة الأنبياء، من الآية (24).

ميم (مِنْ)، وهي قراءة يحيى بن يعمر، وطلحة بن مصرف، وتُعتَبر من الشواذ[45]، فـ (مِنْ) حرف جر دخل على (معي)؛ فبالتالي تُعتبَر –هنا– اسمًا؛ لأن حرف الجر لا يباشر حرف جرّ آخر، وقد حكى سيبويه عن العرب:"ذَهَبَ مِنْ مَعِهِ"[46].

ومن الذين قالوا باسميتها: سيبويه[47]، وابن السراج[48]، وابن مالك[49]، وأبو حيَّان[50]، وابن هشام[51]، ودللوا على اسميتها أنها متحركة، ولو كانت حرفًا لَمَا جاز أَن تحرك العين؛ لأنَّ الحروف لا تحرك إذا كان قبلها متحرك، و(مع) عندهم اسم لمكان الاصطحاب أو وقته، وأنكر هؤلاء مجئيها حرفية وسكون عينها، إلّا للضرورة الشعرية، وقد أنكر النحاس[52]، والرضي[53]، وأبو حيان[54] ما ذهب إليه سيبويه من اعتبار إسكان عين (مع) ضَّرورة شِعريّة؛ لثبوتها في لغة العرب، ومن النحاة مَنْ لم يذكرها في الظروف، ولم يلحقها بالحروف كذلك؛ لورودها منونة، ومنهم المبرد في مقتضبه[55]، والزمخشري في مفصله[56]، وابن الحاجب في كافيته[57]، وغيرهم.

أما إعرابها، فنجد خلافًا بين المعربين قديمًا وحديثًا، فمنهم يراها ظرفًا معربًا منصوبًا، ومنهم يراها ظرفًا مبنيًّا على الفتح في محلِّ نصب، قال سيبويه: "وسألت الخليل عن معكم ومع، لأيِّ شيء نصبتها؟ فقال: لأنَّها استعملت غير مضافة اسمًا كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معًا، وذهبا معًا، وقد ذهب معه، ومن معه، صارت ظرفًا، فجعلوها بمنزلة: أمام وقدَّام"[58]، وقال ابن يعيش:"لما اعتقد فيها الحرفية سكنها، والقياس فيها أن تكون مبنية لفرط إبهامها كـ (كيف) و (حيث)، وإنما أعربت ونصبت على الظرفية؛ لأنهم تصرفوا فيها على حد تصرفهم في (عند)

(45) ينظر ابن جني، المحتسب61/2، وابن خالويه، المختصر في شواذ القرآن ص: 94، والكرماني، شواذ القراءات ص: 316.
(46) ينظر سيبويه، الكتاب420/1.
(47) ينظر سيبويه، الكتاب420/1.
(48) ينظر ابن السراج، الأصول في النحو212/2.
(49) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل164/2.
(50) ينظر أبو حيان، التذييل والتكميل79/8، وأبو حيان، ارتشاف الضرب2010/3.
(51) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ص: 439.
(52) ينظر النحاس، معاني القرآن23/3.
(53) ينظر الرضي، شرح الرضي على الكافية232/3.
(54) ينظر أبو حيان، ارتشاف الضرب1457/3.
(55) ينظر المبرد، المقتضب328/4 وما بعدها.
(56) ينظر الزمخشري، المفصل ص: 379.
(57) ينظر ابن الحاجب، الكافية ص: 28، 51.
(58) سيبويه، الكتاب286/3.

فيقولون: معي مال، أي: هو في ملكي وإن كان غائبًا، كما يقال: عندي مال"[59].

ثم إن المشهور في حركة العين في (مع) فتحها، وهي فتحة إعراب، وتسكينها للضرورةٌ، والضرورة لا تكون إلّا في الشّعر كما نص الجمهور.

قال الزجاج:"القراءة المجمع عليها فتح العين, وقد يجوز في الاضطرار إسكان العين, ولا يجوز أن يُقْرَأ بها, ويجوز إنا مَعْكم للشاعر إذا اضطر"[60]، كما أن النحاس قيّد وردوها حرفية بمجيئها ساكنة العين، وبهذا تم التفريق بين (مَعَ) مفتوحة العين التي عُدّت اسمًا وظرفًا بلا خلاف، و(مَعْ) ساكنة العين التي عُدَّت حرف جر، ومن الأدلة على مجيئها ساكنة وهي بمثابة حرف جر في هذه الحالة قول جرير:

فَرِيشِي مِنكمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ ** وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا[61]

ومن خلال ما سبق يتبين لنا صحة اعتراض ابن هشام على النحاس، لسببين أن مَنْ قال بحرفيتها قيّدها بإسكان العين، وهي لغة قليلة إذا ما قورنت باللغة المشهورة بالفتح التي نزل بها محكم التنزيل، وبالرجوع إلى الكتب المؤلفة في القراءات القرآنية والتفاسير التي بين أيدينا سواء أكانت القراءة مشهورة أم شاذة لم نقف على قراءة لها بتسكين العين، كما أن رواية (معْكم) في بيت جرير في الديوان (فيكم)، وبهذه الرواية لا شاهد في البيت عن (مع)، والله أعلم بالصواب.

المسألة الخامسة: إعراب الواو في قوله تعالى:﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[62].

وصف ابن هشام قول أبي البقاء أن الواو في الآية بأنها واو الحال بأنه وهم[63].

(59) ابن يعيش، شرح المفصل144/2.

(60) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه88/1.

(61) البيت من الوافر. ينظر الديوان ص: 410، والشاهد فيه: تسكين عين (معْ) عند سيبويه للضرورة. وهو من شواهد سيبويه، الكتاب70/3، وابن يعيش، شرح المفصل143/2، وابن مالك، شرح التسهيل241/2، وأبي حيان، التذييل والتكميل79/8.

(62) آل عمران، من الآية (154).

(63) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ص: 471.

وبالنظر إلى أقوال بعض المعربين والنحويين نجدهم اختلفوا فيها؛ حيث سلك مسلك أبي البقاء الأخفش[64]، ومكي[65]، والزجاج[66]، والزجاجي[67]، وابن جني[68]، وابن يعيش[69]، وابن مالك[70]، وأبو حيان[71]، واعتبروا الواو للحال، وضعّفه السمين الحلبي[72]، وزاد الأخفش[73]، ومكي[74]، أنها للابتداء، وقال سيبويه[75]، والمبرد[76]، والنحاس[77]، والأصبهاني[78] إن الواو بمعنى (إذ)، والتقدير: إذ طائفة قد أهمتهم، وقال الهمذاني[79] إن الواو هذه تسمى واو الحال، وواو الابتداء، وواو إذ، والثلاثة بمعنى واحد، فإن أراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء.

والقول في المسألة أن الواو يمكن أن تكون للحال، نظرًا إلى الخلاف الحاصل في إعرابها بين المعربين والمفسرين والنحويين، كما أن المبتدأ (طائفة) جاءت نكرة، ومسوغ الابتداء بالنكرة وجود واو الحال والوصف بصفة محذوفة، والتقدير: وطائفة من غيركم، ومنه قول الشاعر:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذ بَدَا ** مُحَياكَ أَخْفَى ضَوْؤهُ كُل شَارِقٍ[80]

الشاهد في البيت "ونجم"؛ حيث وقع مبتدأ وهو نكرة، والمسوغ لذلك وقوعه بعد واو الحال.

([64]) ينظر الأخفش، معاني القرآن86/1.

([65]) ينظر مكي، مشكل إعراب القرآن177/1.

([66]) ينظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه480/1.

([67]) ينظر الزجاجي، حروف المعاني والصفات ص: 37.

([68]) ينظر ابن جني، سر صناعة الإعراب640/2.

([69]) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل25/2.

([70]) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل290/1.

([71]) ينظر أبو حيان، التذييل والتكميل294/3، وأبو حيان، البحر المحيط393/3.

([72]) ينظر السمين الحلبي، الدر المصون446/3.

([73]) ينظر الأخفش، معاني القرآن86/1.

([74]) ينظر مكي، مشكل إعراب القرآن177/1.

([75]) ينظر سيبويه، الكتاب90/1.

([76]) ينظر المبرد، المقتضب263/3.

([77]) ينظر النحاس، إعراب القرآن185/1.

([78]) ينظر الأصبهاني، إعراب القرآن ص: 32.

([79]) ينظر الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد153/2.

([80]) البيت من الطويل، ولم يعرف قائله، وهو من شواهد ابن مالك، شرح التسهيل294/1، وأبي حيان، التذييل والتكميل329/3، وابن هشام، مغني اللبيب ص: 613.

كما أن ابن هشام نفسه في تخليص الشواهد قد أشار إلى إمكانية أن تكون الواو للحال، حيث قال عند ذكره للآية المذكورة في مسألة "قد يبتدأ بالنكرة في غير المسائل المذكورة في الخلاصة" وذكره لواو الحال كأحد المسوغات ما نصه:"ويحتمل أن منه:﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾"[81]، وقال أيضًا:"إن المسوغ التفصيل، إذ المعنى: طائفة غشيتهم وطائفة لم يغشَهُمْ، أو صفة مقدرة، أي: وطائفة من غيركم، ويحتمل أن الجمل الثلاث بعده صفاتٌ والخبر محذوف، أي: ومنكم طائفة هذه صفتهم، أو أن الجملة الأولى صفة، والثالثة خبر، والثانية إما خبرٌ أول، أو صفة ثانية"[82].

وكان من الممكن في نظرنا أن يكتفي ابن هشام بقوله –عند رده على أبي البقاء– أن يقول مثلا: الراجح، أو الأصح، أو الأفضل... إلخ، والله أعلم بالصواب.

المسألة السادسة: إعراب جملة (سَيَهْدِينِ) في قوله تعالى:﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾[83].

عند كثير من المفسرين: أن هذه الآية أصل في الهجرة والعزلة، أي: إني مهاجر من بلد قومي ومولدي إلى حيث أتمكن من عبادة ربي؛ فإنه سيهديني سواء السبيل، وفي سين الاستقبال إيذان بأن الفعل واقع لا محالة[84].

وقد أعرب الحوفي جملة (سيهدين) حالًا[85].

ورد عليه ابن هشام في المغني بقوله:"وأما قول الحوفي في الآية ... إن الجملة الحالية فمردود"[86].

القول في هذه المسألة أن معظم المعربين والمفسرين النحويين لم يتعرضوا لإعراب جملة (سيهدين) ولعل ذلك لأن إعرابها واضحٌ بيّنٌ ألَا وهو جملة اعتراضية أو استئنافية، إلّا أن بعضهم ذكرها وبيّن غلط الحوفي في إعرابه، كابن فرحون[87]، والأزهري[88]، والأشموني[89]، والصبان[90]، وجانب الحوفي الصواب في إعراب جملة (سيهدين) من جهتين، الأولى: من جهة الصناعة أن شرط صحة مجيء الحال جملة أن تكون غير مصدرة بدليل استقبال؛ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وذلك ينافي الاستقبال، أي:

([81]) ابن هشام، تخليص الشواهد ص: 196.

([82]) ينظر المرجع السابق.

(83) الصافات، من الآية (99).

([84]) ينظر الزمخشري، الكشاف53/4، وأبو حيان، البحر المحيط115/9، والألوسي، روح المعاني121/12.

([85]) ينظر قول الحوفي عند ابن هشام، مغني اللبيب ص: 516.

([86]) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ص: 516.

([87]) ينظر ابن فرحون، العدة في إعراب العمدة210/1.

([88]) ينظر الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح610/1.

([89]) ينظر الأشموني، شرح الأشموني على الألفية30/2.

([90]) ينظر الصبان، حاشية الصبان على الأشموني278/2.

علامة تدل على الاستقبال؛ كالسين، وسوف، ولن، وأداة الشرط.... الخ؛ وذلك لأنها لو صدرت بهذا؛ لفهم كونها مستقبلة بالنسبة لعاملها فتفوت المقارنة؛ على أن هناك تنافيًا بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ، وأما الجهة الثانية: فمن حيث المعنى؛ فلأنه صير معنى الآية: سأذهب مهديًّا، فصرف التنفيس إلى الذهاب، وهو في الآية للهداية، وأجاب بعضهم عن هذا بأن "مهديًّا" وقع بعد الذهاب الذي فيه تنفيس، فيلزم أن يكون فيه تنفيس كالمقيد كذلك[91]، وفي هذا الشأن قال الرضي في شرح الكافية:"ويشترط في المضارع الواقع حالًا خلوه من حروف الاستقبال، كالسين ولن ونحوهما، ولك أن الحال الذي نحن في بابه، والحال الذي يدل عليه المضارع، وإن تباينا حقيقة؛ لأن في قولك مثلًا: اضرب زيدا غدا يركب، لفظ (يركب) حال بأحد المعنيين، غير حال بالآخرة؛ لأنه ليس في زمان المتكلم، لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة، أي: المصدرة بالمضارع من علم الاستقبال، لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وإن لم يكن التناقض ههنا حقيقيا"[92].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا صحة اعتراض ابن هشام على الحوفي، وأن الإعراب الصحيح جملة (سيهدين) أنها جملة لا محلّ لها اعتراضيّة، أو استئناف بيانيّ، والله أعلم بالصواب.

المسألة السابعة: إعراب اللام في قوله تعالى:﴿وَلِتَصْغى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾[93].

ذكر الأخفش[94] أن العرب قد تتلقى القسم بلام (كي)، والتقدير عنده: ولتصغين، وعلى هذا وضع الأخفش (لِتَصْغَى) موضع (لَتَصْغَيَنَّ) فصار جواب القسم من قبيل المفرد، بمعنى: أجاز جواز إجابة القسم بلام (كي)، ورد ابن هشام بقوله:"والصواب خلاف قوله؛ لأن الجواب لا يكون إلا جملة ولام كي وما بعدها في تأويل المفرد"[95]، كما قال في موضع آخر من المغني:"أجاز أبو الحسن أن يتلقى القسم بلام (كي)، وجعل منه:﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾[96]، فقال: المعنى: ليُرضُنّكَم"[97].

القول في هذه المسألة أن هناك مِنَ النحاة مَنْ وافق الأخفش في هذه المسألة، ومنهم أبو علي؛ حيث استدل أبو

([91]) ينظر الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح610/1.

([92]) الرضي، شرح الرضي على الكافية43/2-44.

([93]) الأنعام، من الآية (113).

([94]) لم نقف على قول الأخفش في معانيه، وذكره الفارسي، المسائل العسكريات ص: 74، وأبو حيان، البحر المحيط104/8.

([95]) ابن هشام، مغني اللبيب ص: 534.

([96]) التوبة، من الآية (62).

([97]) ابن هشام، مغني اللبيب ص: 278.

علي الفارسي[98] على جواز ذلك بقول حُرَيْث بن عنَّاب الطائي:

إِذَا قَالَ قَدْنِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً ** لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا[99]

وقال ابن يعيش بعد أن ذكر البيت الذي استشهد به أبو علي:"أنشده أبو الحسن بفتح اللام للقسم، وفتح آخر الفعل على إرادة نون التوكيد، وحذفها ضرورة"[100].

وتبعه السيد الشريف في شرح المفتاح، فقال:"واللام في لِتُغْنِيَ جواب القسم، والياء مفتوحة بتقدير النون الخفيفة، ... وقد يروى بكسر اللام على تقدير (أن)"[101].

ثم قال أبو علي الفارسي:"فإن قيل: إن المقسم عليه إنما يكون جملة، وليس هذا بجملة؛ لأن (أن) و(الفعل) في تقدير اسم مفرد، قيل: إن ذلك لا يمنع من وقوعه موقع الجملة التي يقسم عليها وإن كان مفردًا، وذلك أن الفعل والفاعل اللّذين وجدناهما في الصلة يسدّان مسد الجملة؛ فيصير المجموع بمنزل الجملة، وسادّا مسدّها، كما كان ذلك في نحو قوله تعالى:﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا﴾[102]، وكقولهم: علمت أن زيدًا منطلق، ... وكذلك قولهم: لو أنك جئتني أكرمتك، وقولهم: أقائم زيد"[103].

وممن اعترض أيضًا على قول الأخفش –بأن اللام لام كي، وهي جواب لقسم فعل مضارع محذوف– الفراء[104]، والزجاج[105]، وابن عصفور[106]، وأبو حيان[107]، وقال أبو البقاء:"قيل: لام القسم"[108] ولم يعقب، وقال الألوسي بعد

---

(98) ينظر الفارسي، المسائل العسكريات ص: 74

(99) البيت من الطويل، والشاهد فيه قوله:(لتغنى)؛ حيث زعم الأخفش أن لام (كي) واقعة في جواب القسم، وردّ قوله بعض النحويين بأن لام كي وما بعدها في تأويل المفرد، والجواب لا يكون إلّا جملة. ينظر البغدادي، خزانة الأدب434/11، وهو من شواهد الفارسي، المسائل العسكريات ص: 74، وابن مالك، شرح التسهيل239/3، والرضي، شرح الرضي على الكافية491/4، وأبي حيان، ارتشاف الضرب1775/4، وأبي حيان، التذييل والتكميل366/11.

(100) ابن يعيش، شرح المفصل165/2.

(101) ينظر الجرجاني، المصباح في شرح المفتاح ص: 131–132.

(102) العنكبوت، من الآية (2).

(103) الفارسي، المسائل العسكريات ص: 74.

(104) ينظر الفراء، معاني القرآن ص: 113.

(105) ينظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه284/2.

(106) ينظر ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي521/1.

(107) ينظر أبو حيان، البحر المحيط626/4، وأبو حيان التذييل والتكميل366/11.

(108) ينظر العكبري، التبيان في إعراب القرآن533/1.

أنْ ذكر مذهب الأخفش:"هو مذهب مرجوح"[109].

وممّا سبق نجد أن ابن هشام كان محقًّا في رد قول الأخفش، حتى إن أبا علي رجع عن موافقته له، جاء في تمهيد القواعد:" لكن رجع أبو علي عن ذلك في التذكرة، و البصريات، وقال: إن ذلك لم يرد في كلام العرب، وإن الآيتين الشريفتين والبيت لا حجة للأخفش فيها"[110]، كما أن (وَلِتَصْغى) يمكن أن يحمل على ما قبله من المصدر، وهو (غُرُورًا) من قوله تعالى:﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾[111]؛ لأنه مفعول له، والتقدير: للغرور ولتصغي إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه، والضمير في (إليه) عائد على (زُخْرُفَ الْقَوْلِ).

كما يمكن حمل اللام في البيت (لِتُغْنِيّ عَنَّي ذَا... إلخ) –على رواية كسر اللام– على حذف الجواب وبقاء معموله، أي: لتَشْرَبن لتغني عني، كما أن البيت رواه ثعلب[112] بلام مفتوحة للتأكيد ونون مكسورة وهي عين الفعل، بعدها نون مشددة مفتوحة للتأكيد أي: لَتغنِنَّ، وهنا دليل على أن الياء التي هي لام الفعل المؤكد بالنون قد تحذف وتبقى الكسرة دليلًا عليها، ومن هنا يمكن أن نقول أن اللام في البيت لم يرد بها القسم، وإنما أراد بها الإخبار بأنه آلى، وهي لغة فزارة، يقولون: ارمن يا زيد، وابكن يا عمرو، قال الشاعر:

وابْكِنّ عَيْشًا تَقضَّى بَعْد جِدَّتِهِ ** طَابَتْ أَوَائِلُهُ في ذلِك البَلَدِ[113]

ولغة الأكثرين: ارمين وابكين، ولتغنين بإثبات الياء مفتوحة، قوله:"ذا إنائك": مفعول لقوله: لتغني[114]، والله أعلم بالصواب.

المسألة الثامنة: وظيفة الباء في قوله تعالى:﴿أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾[115].

رد ابن هشام قول الحوفي بأن (الباء) متعَلقَة، ووصف قوله بالوهم[116].

الباء حرف جر له معان عدة، وهي: الإلصاق، والاستعانة، والسببية والتعليل، والتعدية، والقسم، والعَوَض، والبدل،

---

(109) ينظر الألوسي، روح المعاني16/10.

(110) ينظر الفارسي، المسائل البصريات ص: 357، وناظر الجيش، تمهيد القواعد3093/6.

(111) الأنعام، من الآية (112).

(112) ينظر ثعلب، مجالس ثعلب ص: 538.

(113) البيت من البسيط، مجهول القائل، وهو من شواهد ابن هشام، تخليص الشواهد ص: 110، وابن هشام، مغني اللبيب ص: 278، والعيني، المقاصد النحوية326/1.

(114) ينظر ناظر الجيش، تمهيد القواعد3093/6، والعيني، المقاصد النحوية326/1.

(115) التين، الآية (8).

(116) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ص: 575.

والظرفية، والمصاحبة، وبمعنى (مِنْ) التبعيضية، وبمعنى (عن)، والاستعلاء، ومن معانيها أيضًا أنها تأتي زائدة – وهذا مرادنا– وزيادتها إكمالًا للفائدة؛ فهي تزيد المعنى توكيدًا، ومن مواضع زيادتها:

1– تزاد مع الفاعل، وزيادتها غالبة وواجبة، نحو: أحسن بزيد، والأصل: أحسن زيد، وتغلب زيادتها في فاعل (كفى)، نحو قوله تعالى:﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[117].

2– تزاد في المفعول به، نحو قوله تعالى:﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[118].

3– تزاد في المبتدأ، نحو: بحسبك درهم.

4– تزاد في الخبر، نحو قوله تعالى:﴿وَمَا اللَّهُ بِغافِلٍ﴾[119].

5– تزاد في الحال المنفي عاملها، كقول القُحَيف العُقَيلي:

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابُ ** حَكِيْمُ بنُ الْمُسَيّبِ مُنتَهَاهَا[120]

الشاهد فيه: قوله:"بخائبة"، والأصل: فما رجعت خائبة.

القول في هذه المسألة أن المقصود بالتعلق: الارتباط، بمعنى أن يتعلق لفظ بلفظ في المعنى، ويجب أن يكون للجارّ والمجرور متعلّق؛ لأنّ حرف الجرّ وظيفته توصيل معنى العامل إلى الاسم المجرور، والمتعلّق يكون فعلًا، أو ما يشبهه من المشتقات العاملة عمله، أو يكون مؤولًا بما يشبه الفعل، أو بما يشير إلى معناه، فإن لم يوجد شيء من ذلك قدّر الكون المطلق متعلّقًا, وجميع حروف الجر لها متعلق ماعداالحروف الزائدة؛ فإنّها لا متعلّق لها.

ومن أمثلة تعلق الجار والمجرور بالفعل وما يشبهه قوله تعالى:﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[121]، فـ (عليهم) الأولى متعلقة بـ (أنعمت)، و(عليهم) الثانية متعلقة بـ (المغضوب) وهو اسم فاعل، ومثال تعلقه بالمؤول قوله تعالى:﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾[122]، والتقدير: وهو إله في السماء، فـ (في السماء) متعلق بـ (إله)، وهو اسم غير صفة، وإنّما صحّ التعلق به لتأويله بـ (معبود)، ومثال التعلق بما يشير

(117) الرعد، من الآية (43).

(118) البقرة، من الآية (195).

(119) البقرة، من الآية (74).

(120) بيت من الوافر، ينظر شعر القُحَيف العُقَيلي ص: 252، وهو من شواهد ابن مالك، شرح التسهيل385/1، وأبي حيان، التذييل والتكميل8/9، والمرادي، الجنى الداني ص: 55.

([121]) الفاتحة، الآية (7).

([122]) الزخرف، من الآية (84).

إلى معنى الفعل، كقوله تعالى:﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[123]، فـ (بنعمة) متعلق بـ (ما)؛ لأنّها تشير إلى معنى الفعل، أي: انتفى جنونك بنعمة ربك، وقد يكون التعلق بالمحذوف، نحو قوله تعالى:﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾[124]، متعلق بفعل محذوف، والتقدير: أرسلنا إلى ثمود.

ومن الحروف التي لا متعلق لها باتفاق اللغويين حرف الجر الزائد، ومن ذلك حرف الباء، نحو قوله تعالى:﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾[125]، و﴿هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[126]؛ وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي، والأصل أن أفعالًا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر[127].

كما أن أكثر اللغويين ذهبوا إلى أن الحرف الزائد هو الذي إذا سقط في درج الكلام لم يؤثر سقوطه على استقامة المقصود من الكلام.

قال المبرد:"وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها، فقولك: ما جاءني من أحد، وما كلمت من أحد، وكقول الله عز وجل:﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[128] إنما هو خير ولكنها توكيد"[129].

كما أن ابن يعيش ذكر في شرح المفصل[130] أن حرف المعنى الزائد في اصطلاح النحويين هو ما كان دخوله في الكلام كخروجه من غير إحداث معنى، وعلل الكافيجي[131] الحكم بزيادة الحرف بأنه لا يتغير بحذفه أصل المعنى. وقال ابن جني[132]: كل حرف زيد في كلام العرب، فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى.

وقال ابن هشام:"والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط"، وزاد الكافيجي على التوكيد تحسين الجمل؛ حيث قال:"وكثير من النُّحاة المتقدّمين يسمّون الزائدة صلة؛ لأنّه يتوصّل به إلى زيادة فصاحةٍ، أو استقامة وزن، أو حُسنِ سجعٍ، أو تزيين لفظ، وغير ذلك"[133].

([123]) القلم، الآية (2).

([124]) الأعراف، من الآية (73).

([125]) النساء، من الآية (79).

([126]) فاطر، من الآية (3).

([127]) ينظر السيوطي، همع الهوامع115/3.

(128) البقرة، من الآية (105).

(129) المبرد، المقتضب137/4.

(130) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل64/5.

(131) الكافيجي، شرح قواعد الإعراب ص: 67.

(132) ذكر قوله المرادي، الجنى الداني ص: 87.

(133) الكافيجي، شرح قواعد الإعراب ص: 166.

والقول في هذه المسألة ومن خلال اطلاعنا على آراء اللغويين في ثنايا الكتب التي بين أيدينا اتضح لنا صحة اعتراض ابن هشام على الحوفي، عندما جعل حرف الباء متعلقا، ويكون إعرابها الصحيح حرف جر زائد، و(أحكم) مجرور لفظًا منصوب محلًا على أنه خبر (ليس)، فدخلت (الباء) في خبر (ليس)، وإن انتقض معنى النفي؛ لأنَّ الهمزة وإن نقلت النفي إلى الإيجاب؛ فإنها لم تنقل (ليس) عن حكمها، والجملة مستأنفة لا محل لها[134]، والله أعلم بالصواب.

المسألة التاسعة: إعراب (هو) في قوله تعالى:﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[135].

قال أبو البقاء في إعرابه:"فصل، أو بدل، أو تأكيد"[136]، ورد ابن هشام قول أبي البقاء، ووصفه بالوهم؛ لأن أبا البقاء جوّز أن يكون (هو) بدلًا من الضمير المنصوب –الهاء– في (تجدوه)[137].

ضمير الفصل نوع من الضمائر المنفصلة، ويسمى بالعماد أو الدعامة عند الكوفيين، والبصريون يسمونه ضمير الفصل، وبعض المتأخرين يسميه صفة؛ وسُمّي بالفصل لأنه يفصل بين ركني الجملة، وفائدته: التأكيد والحصر، والإشعار بتمام الاسم الذي قبله، ويُعرَب الاسم بعده خبرًا لا صفة، وإيجاب فائدة المسند ثابتة للمسند إليه، ويشترط في ضمير الفصل أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة، وأن يقع بين معرفتين، أو بين معرفة وما قاربها من النكرات، وتكون مواضعه كالتالي:

1. بين المبتدأ والخبر، نحو قوله تعالى:﴿ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾[138].
2. أن يأتي بين اسم (كان) أو إحدى أخواتها وبين خبرها، نحو قوله تعالى:﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾[139].
3. أن يأتي بين اسم (إن) أو إحدى أخواتها وبين خبرها، نحو وقوله تعالى:﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾[140].
4. بين فاعل فعل الأمر ومعطوفه، نحو قوله تعالى:﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾[141].
5. بين الضمير المتصل الواقع فاعلا للفعل الماضي، وبين معطوفه، نحو قوله تعالى:﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ

(134) ينظر الأصبهاني، إعراب القرآن ص: 533.
(135) المزمل، من الآية (20).
(136) العكبري، التبيان في إعراب القرآن1248/2.
(137) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ص: 646.
(138) الماعون، الآية (5).
(139) القصص، من الآية (58).
(140) التوبة، من الآية (118).
(141) المائدة، من الآية (24).

مَعَكَ﴾[142].

أما إعراب ضمير الفصل فاختلف النحاة فيه، فمنهم من قال لا محل له من الإعراب مطلقًا، وهذا هو أدق وجوه الإعراب حسب رأي معظم أهل اللغة، فالضمير لم يؤثر وجوده من عدمه في الإعراب، ويُعرَب في بعض المواضع توكيدًا لفظيًّا، إذا توسط بين الضمير المستتر وجوبًا الواقع فاعلًا لفعل الأمر وبين معطوفه كالشواهد السابقة[143].

قال أبو البركات الأنباري في مسألة ضمير الفصل:"ذهب الكوفيّون إلى أن ما يفصل به بين النّعت والخبر يسمّى عمادًا، وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أنّ حكمه حكم ما بعده، وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلًا؛ لأنّه يفصل بين النّعت والخبر إذا كان الخبر مضارعًا لنعت الاسم ليخرج من معنى النّعت، كقولك: زيد هو العاقل، ولا موضع له من الإعراب"[144].

وبالرجوع إلى مسألة إعراب أبي البقاء (هو) بدلًا وما جاء في كتب أهل اللغة التي بين أيدينا نجد أن الألوسي[145] ذكر آراء أهل اللغة في إعراب المسألة ولم يعقب، وسلك المنتجب الهمذاني[146]، والجرجاني[147]، والدماميني[148] مسلك أبي البقاء وجوّزوا في إعرابه أن يكون بدلًا، والرضي[149] جعله توكيدًا، وجعله سيبويه[150]، والمبرد[151]،

(142) المؤمنون، من الآية (28).
(143) ينظر الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف2/579-580.
(144) ينظر المصدر السابق.
(145) ينظر الألوسي، روح المعاني15/126.
(146) ينظر الهمذاني، الكتاب الفريد6/256-257.
(147) ينظر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح1/415.
(148) ينظر الدماميني، تعليق الفرائد2/136.
(149) ينظر الرضي، شرح الرضي على الكافية2/459، 4/155.
(150) ينظر سيبويه، الكتاب2/392.
(151) ينظر المبرد، المقتضب4/105.

والسيرافي[152]، والرماني[153] فصلًا وصفة، والأخفش[154]، والفراء[155]، والزجاج[156]، والنحاس[157]، والزمخشري[158]، وابن مالك[159]، وابن الخباز[160] جعلوه فصلًا.

والقول في هذه المسألة أنه فصل لا موضع له من الإعراب، والدليل أنه نصب (خيرًا)؛ لأنه لو كان له موضع لكان (هو) مبتدأ و(خيرًا) خبره، ولأنه جاز أن يفصل بين معرفة ونكرة لا بين معرفتين؛ لأنّ اسم التفضيل (خيرًا) بمنزلة المعرفة، إذ جاء بعده المفضّل مجرورًا بـ (من)- مقدّرين- أي: خيرًا ممّا قدّمتموه، ويمكن أن نقول أيضًا أن (خيرًا) في تقدير: خيرًا من كذا، فقد قارب المعرفة؛ ولهذا صح أن يكون فصلًا[161].

كما أنّ معظم البصريين والكوفيين ذهبوا إلى أنّ الفصل هو توكيد للاسم السابق قبله، إلّا أنّ البصريين منعوا أن يكون توكيدًا إذا كان الضمير مسبوقاً باسم ظاهر؛ لأن توكيد الظاهر بالمضمر غير جائز عندهم، خلافًا للكوفيين الذين أجازوا توكيد الاسم الظاهر بالمضمر، وإذا أخذنا بقول الكوفيين فستكون لدينا قاعدة نحوية ثابتة لا تتغير في أي تركيب، متمثلة في أن الضمائر توكيد للاسم السابق قبلها سواء كان الاسم ظاهراً أو مضمرًا؛ فلذا يصح أن نقول كل ضمير فصل توكيد لما قبله، فهو فصل من حيث موقعه في الجملة، وتوكيد من حيث وظيفته، والمذهب المشهور مذهب البصريين، والله أعلم بالصواب.

المسألة العاشرة: إعراب الجملة الاسمية -﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾- في قوله تعالى:﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[162].

رد ابن هشام[163] قول أبي البقاء والحوفي إن الجملة جواب الشرط، ووصفه بمردود؛ لأنها اسمية، وقولهما إنها

(152) ينظر السيرافي، شرح الكتاب157/3.
(153) ينظر الرماني، شرح الكتاب684/1، 689.
(154) ينظر الأخفش، معاني القرآن348/1.
(155) ينظر الفراء، معاني القرآن248/1.
(156) ينظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه244/5.
(157) ينظر النحاس، إعراب القرآن63/5.
(158) ينظر الزمخشري، الكشاف644/4.
(159) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل76/2.
(160) ينظر ابن الخباز، توجيه اللمع ص: 303.
(161) ينظر الرماني، شرح الكتاب687/1، وابن يعيش، شرح المفصل331/2.
(162) الشورى، الآية (43).
(163) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ص: 647.

على إضمار الفاء مردود؛ لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء لا للتوطئة.

قال أبو البقاء:"قوله تعالى:(ولمن صبر):"من" شرطية، و"صبر" في موضع جزم بها، والجواب (إن ذلك)، وقد حذف الفاء، وقيل:"من" بمعنى: الذي، والعائد محذوف؛ أي: إن ذلك منه"[164].

وردّ أبو حيان[165] قول أبي البقاء، ووصفه بأن ليس بجيد، ونقله السمين الحلبي عن الحوفي، حيث قال:"وجَوَّز الحوفي وغيرُه أن تكون "مَنْ" شرطيةً، و(أنَّ ذلك) جوابُها على حَذْفِ الفاء على حَدِّ حَذْفِها في البيت المشهور، وهو لكعب بن مالك: مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ** وَالشّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ[166]

وفي الرابط قولان، أحدُهما: هو اسمُ الإشارةِ إذا أُريد به المبتدأُ، ويكون حينئذٍ على حَذْفِ مضاف، تقديره: إنَّ ذلك لَمِنْ ذوي عَزْمِ الأمور، والثاني: أنه ضميرٌ محذوفٌ تقديرُه: لمِنْ عَزْمِ الأمورِ منه، أوله"[167].

والرضي ذكر في قوله تعالى:﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[168] ناقلًا عن بعضهم أن الجملة جواب الشرط، والفاء مقدرة، ولم يقدر قسمًا، ووصف ذلك بأنه ضعيف؛ لأنه لا يكون إلّا في الشعر[169].

واشترط النحاة اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كان جواب الشرط جملة اسمية، وفي الآية لم يقترن بها، وقدر كلٌّ منهما أن الفاء مضمرة، والأصل في جواب الشرط أن يكون صالحًا لأن يكون شرطاً؛ بحيث يكون فعلًا خبريًّا، متصرفًا، غير مقترنٍ بـ (قَد)، أو (ما) النافيةِ ، أو السين أو سوف ، أو (لن)...، فإن تحققت الشروط السابقة فلا حاجة لأن يقترن بالفاء، وإن لم تتحقق الشروط السابقة وجب اقترانه بالفاء، وتكون الجملةُ بتمامها في محلِّ جزمٍ على أنها جواب الشرط، كقوله تعالى:﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ﴾[170]، فما بعد الفاء لا تصلح أن يكون شرطًا، فهي واجبة الذكر، ولا يجوز تركها إلَّا في ضرورة أو ندور، فحذفها في الضرورة؛ كقول الشَّاعر: مَنْ يفعِل الحسَنَاتِ اللهُ...إلخ.

([164]) العكبري، التبيان في إعراب القرآن1135/2.

([165]) ينظر أبو حيان، البحر المحيط345/9.

([166]) البيت من البسيط، والشاهد فيه: والشَّاهدُ فيه:"الله يشكُرُها"؛ حيث حذف الفاء ضرورة؛ وكان عليه أن يقول: فالله يَشكُرُها.
ينظر الديوان ص: 288، وهو من شواهد الخليل، الجمل ص: 220، وسيبويه، الكتاب65/3، والمبرد، المقتضب72/2، وابن السراج، الأصول في النحو195/2، 462/3، والزمخشري، المفصل ص: 440، وابن مالك، شرح التسهيل76/4.

([167]) ينظر السمين الحلبي، الدر المصون563/9.

([168]) الأنعام، من الآية (121).

([169]) ينظر الرضي، شرح الرضي على الكافية463/4.

([170]) الحج، من الآية (5).

وقد ذهب الأخفش[171] مذهب أبي البقاء والحوفي في جواز حذف الفاء في غير الشعر؛ حيث أجاز ذلك اختيارًا في الشعر والنثر، وفي غير الضرورة أيضاً، وقال في قوله تعالى:﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾[172]: فالوصية على الاستئناف كأنه –والله أعلم– إن ترك خيرًا فالوصية للوالدين، وردَّ قوله ابن هشام[173] وجعل (الوصيّة) نائب فاعل لـ (كُتِبَ)، وجواب الشرط محذوف، وتقديره: فليوصّ.

واستدلَّ الأخفش[174] أيضًا على جواز حذف الفاء في سِعة الكلام، بقراءة أهل المدينة والشام، لقوله تعالى:﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾[175]، والتقدير: فبما كسبت أيديكم.

كما أن ابن مالك[176] جوّز ذلك في النثر لكن على الندور، ومثّل له بقول النبي ﷺ:"فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا"[177]، وابن مالك[178] أيضًا يجيز حذف فاء الجواب في غير الضرورة، وجعل منه قول النبي ﷺ:"إِنَّكَ إِنْ تَدَعْ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَة"[179]، على رواية إن– بكسر الهمزة– دون رواية– فتح الهمزة–.

والحذف ضرورة مذهب الجمهور، وسيبويه[180]، ومنع المبرد حذف الفاء من جواب الشرط اختيارًا في موضع، وأباح الحذف مطلقًا، حيث قال في جواز الحذف:"وأمّا... (مَنْ يفعِل الحسَنَاتِ) فلا خلاف بين النحويين في أنَّه على إرادة الفاء؛ لأن التقديم فيه لا يصلح"[181]، وفي منع الحذف قال بأن رواية البيت: من يفعل الخير فالرحمن يشكره[182]، وذهب ابن عاشور[183] في التّحرير والتّنوير إلى أنّ كثيرًا من محقّقي النَّحْويّين يجيز حذف فاء الجواب في غير الضّرورة، ولم يعلّق بشيء. والقول في هذه المسألة أن المعربين والمفسرين وما قاله النحويون في مسألة جواز

(171) ينظر الأخفش، معاني القرآن للأخفش168/1.

(172) البقرة، من الآية (180).

(173) ينظر المبرد، المقتضب72/2–73.

(174) ينظر النحاس، إعراب القرآن للنحاس57/4، ومكي، مشكل إعراب القرآن352/1.

(175) ينظر الأخفش، معاني القرآن للأخفش168/1.

(176) ينظر ابن مالك، شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح ص: 192.

(177) أخرجه البخاري–كتاب اللقطة–باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق– 136/3– رقم الحديث (2437).

(178) ينظر ابن مالك، شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح ص: 192.

(179) أخرجه البخاري–كتاب الوصايا–باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس– 3/4– رقم الحديث (2742).

(180) ينظر سيبويه، الكتاب64/3.

(181) المبرد، المقتضب72/2–73.

(182) المبرد، المقتضب72/2–73.

(183) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير8أ–42.

حذف الفاء في جواب الشرط إذا كان جملة اسمية قد انفرد بها الحوفي وأبو البقاء والأخفش دون غيرهم، وهذا رأي لقلة لا تبنى عليه المسألة، ثم إن قول الأخفش في الآية:(بما كسبت أيديكم) بحذف الفاء، رده بعضهم بأمرين:

أحدهما: أن (ما) موصولة وليست شرطية؛ لأنها لو كانت شرطية للزمت الفاء؛ لأن بما كسبت لا يصلح أن يكون شرطًا؛ والفاء لا تفارقها إلّا ضرورة.

والثاني: أن اقتران الفاء بخبر المبتدأ جائز لا لازم؛ لأنها لم تلحقه إلّا لشبهه بالجواب، فلم تساوه في لزوم لحاقها؛ ليكون للأصل على الفرع مزية، وقد خلا الخبر المشار إليه من الفاء بإجماع القراء في قوله تعالى:﴿وَالَّذِي جاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[184]، وقيدت الصلة التي تقع بعدها الفاء بكونها فعلًا صالحًا للشرطية؛ ليعلم أنها لو كانت فعلًا خالص المضي لم تدخل الفاء، وكذلك لو اقترن بما لا يدخل عليه (من) و(ما) الشرطيتان[185].

كما أن "منْ" في قوله تعالى:﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ في موضع رفع بالابتداء، و"صَبَرَ" و"غَفَرَ" الصّلة، والعائد الضمير المستتر، وهو فاعل للفعلين، و"إنّ ذلك لمن عزم الأمور" في موضع الخبر، و"إن" المكسورةُ مقدرة تقدير الجمل؛ ولهذا وقعت خبرًا، وافتقرت إلى ضمير عائد إلى المبتدأ كما تفتقر الجملة إذا وقعت خبرًا, والعائد في الآية، فقُدِّر تقديرًا، وحُذف للدلالة عليه، والمعنى: إنّ ذلك الصبر منه، أي: من الصابر[186].

المسألة الحادية عشرة: إعراب (لَأَمْلَأَنَّ) في الآية الكريمة:﴿فَالْحَقّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴿84﴾ لَأَمْلَأَنَّ﴾[187].

حيث رد ابن هشام قول ابن عطية[188] أن (لأملأن) خبر (الحق) الأول في قراءة[189] الرفع، وأن تقدير القول: أن أملأ، وبعد أن ذكر قول ابن عطية قال ابن هشام:"... وقوله:"إن التقدير: أن أملأ" مردود؛ لأن أن تصير الجملة مفردًا، وجواب القسم لا يكون مفردًا، بل الخبر فيهما محذوف، ... والحق قسمي، كما في: لعمرك لأفعلن"[190].

(184) الزمر، الآية (33).

([185]) ينظر مكي، الكشف عن وجوه القراءات251/2، و وابن مالك، شرح التسهيل329/1، وناظر الجيش، تمهيد القواعد1039/2.

([186]) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل234/1.

[187] ص، من الآيتين (84، 85).

[188] ينظر ابن عطية، المحرر الوجيز516/4.

[189] وهي قراءة حمزة وعاصم وخلف، وروح وزيد عن يعقوب. ينظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص: 557، وابن مهران، المبسوط= = في القراءات ص: 382.

[190] ابن هشام، مغني اللبيب ص: 653.

القول في هذه المسألة أن (الحقّ) الأول قُرِئ بالنصب والرفع، فقرأ حمزة وعاصم برفع الأول ونصب الثاني، وقرأ الباقون بنصبهما جميعاً، وهي قراءة الحسن، والأولى قراءة الأعمش وابن عباس ومجاهد[191].

فمن رفع الأول جعله خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: أنا الحق، أي: ذو الحق والحق أقول، أو يُقدَّر بـ: فالحق قسمي لأملأن، كقوله:﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[192]، أو فالحق مني، كقوله:﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾[193]، وقد جوز أن يكون (الحقُّ) هنا هو الله ﷻ، كما قال:﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾[194]، وهو نقيض الباطل، عَظّمه الله بإقسامه به إنْ قلنا مقسم به.

وأما (الحَقَّ) الثاني: فالنصب مذهب الجمهور، ونصبه بقوله:(أَقُولُ)، أي: أقول الحق، وقرئ[195]: بالرفع، وفي الرفع تقدير على حذف المفعول، يعني مفعول (أقول)، أي: أقوله، كقول أبي النجم العجلي:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمِّ الخيَارِ تَدَّعِي ** عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[196]

أو على تقدير إضمار مبتدأ، والتقدير: فأنا الحق، وقولي الحق، و(أَقُولُ) تكون متصلة بما بعدها، أي: أقول والله لأملأن، وقد جُوِّز[197] أن يكون الحق الثاني توكيدًا لـ (الحق) الأول، وسُمِع فيهما الجر عن عيسى بن عمرو[198]، فيكون الأول مقسم به، وحرف القسم فيه مضمر، نحو: اللهِ لأَفْعَلَنَّ، وأجاز هذا الموضع سيبويه[199]، و(الحق) الثاني معطوف عليه بحرف العطف الواو، نحو: بالله والله لأقومَنَّ، ومعناه: التوكيد والتشديد، وقيل: الفاء بدل من واو القسم[200]. قال الفراء:"هو مبتدأ والخبر محذوف، كأنه قال: فالحق مني، وذكر أن مجاهداً قرأ (فَالْحَقُّ مني وَالْحَقَّ

---

(191) ينظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص: 557، والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر ص: 479.

(192) الحجر، الآية (72).

(193) البقرة، من الآية (147).

(194) النور، من الآية (25). ينظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص: 557، والدمياطي، وإتحاف فضلاء البشر ص: 479.

(195) ينظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص: 557، والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر ص: 479.

(196) بيتان من الرجز، والشاهد فيه قوله:"كلّه لم أصنع"؛ حيث إن المبتدأ فيه ضمير يعود عليه الضمير المقدر في (أصنع)، أي: لم أصنعه. ينظر الديوان ص: 256، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب85/1، وابن يعيش، شرح المفصل401/1، وابن مالك، شرح التسهيل312/1، والرضي، شرح الرضي على الكافية239/1، وأبي حيان، التذييل والتكميل40/4.

(197) ينظر الزمخشري، الكشاف108/4، والسمين الحلبي، الدر المصون403/9، والألوسي، روح المعاني219/12.

(198) ينظر المراجع السابقة.

(199) ينظر سيبويه، الكتاب500/3.

(200) ينظر الكشاف108/4، والسمين الحلبي، الدر المصون403/9، والألوسي، روح المعاني219/12.

أَقُولُ)"[201]. وقال الفراء أيضًا:"وقد يكون رفعه على تأويل: الحق لأقومن، كما تقول: عزمة صادقة لآتينّك؛ لأن فيه تأويل: عزمة صادقة أن آتيك"[202]. أما قول ابن هشام أن جواب القسم لا يكون مفردًا، فالقسم يتطلب جوابًا للقسم، ولابدّ أن يكون الجواب جملة، وهي الجملة التي يراد تأكيدها بالقسم، وهي لا محل لها من الإعراب، وتكون اسمية أو فعلية؛ فالاسمية على قسمين، الأول: أن تكون جملة جواب القسم جملة اسمية مثبتة، وفي هذه الحالة لابدّ من اقترانها وتصديرها بأحد ثلاثة أشياء: أن تتصدر جملة الجواب بـ (إنّ) التوكيدية الناصبة للأول والرافعة للثاني، كقولنا: واللهِ إنّ الصدقَ طريقُ الفلاّحِ، وأن تتصدر جملة الجواب القسم بـ (لام الابتداء) التوكيدية الداخلة على المبتدأ، كقولنا: واللهِ لَلكذبُ مهلكٌ، وأن تتصدر جملة الجواب بـ (إنّ) واللام، وتكون اللام في خبر (إنّ)، وهو الأغلب في استعمال الجملة الاسمية المثبتة حين كونها جوابًا للقسم، كقولنا: واللهِ إنّ الموتَ لَحقٌّ.

القسم الثاني: أن تكون جملة الجواب جملة اسمية منفية، وفي هذه الحالة لا تقترن بـ (إنّ) أو اللام، فيجب أن تتصدر جملة الجواب بحرف نفي لكونها منفية، وحرف النفي أحد الحروف التالية: أن تتصدر جملة الجواب بـ (ما) النافية، كقولنا: واللهِ ما حاسدٌ محبوبٌ، وأن تتصدر جملة الجواب بـ (لا) النافية، سواء أكانت نافية للجنس أو نافية غير عاملة، كقولك: واللهِ لا رجلَ في الدارِ، واللهِ لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأة، وأن تتصدر جملة الجواب بـ (إن) النافية، كقولنا: واللهِ إنْ زيدٌ قائمٌ، بمعنى: واللهِ ما زيدٌ قائمٌ[203].

كما أن أبا حيان رد قول ابن عطية، حيث قال بعد أن ذكره:"وهذا ليس بشيء؛ لأن لأملأن جواب قسم، ويجب أن يكون جملة، فلا يتقدر بمفرد، وأيضا ليس مصدرا مقدرا بحرف مصدري، والفعل حتى ينحل إليهما، ولكنه لما صح له إسناد ما قدر إلى المبتدأ، حكم أنه خبر عنه"[204]، وكذلك رد تقدير ابن عطية الألوسي، فقال:"ليس بشيء أصلًا"[205]، وقال السمين الحلبي:"وتأويل ابن عطية صحيح من حيث المعنى لا من حيث الصناعة"[206].

والقول في هذه المسألة أن ابن هشام كان مصيبًا في اعتراضه على ابن عطية؛ لأن جواب القسم لا يكون إلَّا جملة؛ فلا يكون مفردًا، ولا شبه جملة، إلّا أن النحاة ذكروا حالة سدت فيها شبه الجملة مسد جواب القسم، وأغنت

---

[201] الفراء، معاني القرآن412/2.

[202] ينظر المرجع السابق.

[203] ينظر ابن مالك، شرح الكافية الشافية834/2-839.

[204] أبو حيان، البحر المحيط176/9.

[205] الألوسي، روح المعاني219/12.

[206] السمين الحلبي، الدر المصون402/9.

عنه، وليس جوابًا أصيلًا، وشبه الجملة هذه تمثلت في الجار والمجرور، وذلك في جواز فتح همزة "إن" وكسرها؛ حيث جوزوا فتح همزة "إن" وكسرها إذا وقعت في صدر جواب القسم، وأن تقع بعد فعل قسم، وخبرها خالٍ من اللام، كقول رؤبة بن العجاج : أَو تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ ** أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ[207]

حيث يجوز كسر همزة (إن) وفتحها لكونها وقعت بعد فعل قسم، وخبرها خالٍ من اللام، أما فتح همزة (إن) فعلى تأويل (أن) واسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف تقديره: أو تحلفي على كوني أبا لهذا الصبي، وأما على كسر همزة (إن) فعلى اعتبار (إن) واسمها وخبرها جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

والبصريون يوجبون الكسر، واختاره الزجاجي، والكسائي والبغداديون الفتح، وأوجبه أبو عبد الله الطوال بتقدير: على، و(أن) مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم، وهو (تحلفي) بنزع الخافض، وهذا الاستثناء الذي ذكره النحاة يوحي بأن شبه الجملة سدت مسد جواب القسم كما ذكر، والظاهر أنه ليس ثمة قسم، ولا ما يسد مسد الجواب؛ لأنه على تقدير فتح الهمزة، فتكون (أن) ومدخولها لبيان المقسم عليه، وليس جوابًا لقسمٍ، والكلام خبر، وكسر همزة (إن) وفتحها إنما هو باعتبارين مختلفين، ويؤكد هذا قول الشيخ خالد الأزهري في هذه المسألة:"وعلى هذا ليست جوابًا للقسم؛ لأنها مفرد وجواب القسم لا يكون إلّا جملة، وإذا امتنع أن يكون جوابًا للقسم كان الفعل إخبارًا بمعنى الطلب للقسم، لا قسما، إذ الأصل في الجواب أن يكون مذكورًا، لا محذوفًا"[208]، وبهذا ثبت عند الباحثين صحة قول ابن هشام، والله أعلم بالصواب.

المسألة الثانية عشرة: إعراب (الباء) في قوله تعالى:﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾[209].

جعل الحوفي[210] هذه الباء متعلقة بـ (ناظرة). رد قوله ابن هشام[211] بأن الاستفهام له الصدر، وسلك أبو حيان[212]،

---

[207] البيتان من الرجز. ينظر الروسي، وليم بن الورد، مجموع أشعار العرب مشتمل على ديوانه رؤبة ص: 190، والشاهد فيهما:"أني"؛ حيث يجوز كسر همزة (إن) وفتحها لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده؛ أما الفتح فعلى تأويل (أن) واسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف تقديره: أو تحلفي على كوني أبا لهذا الصبي؛ أما الكسر فعلى اعتبار (إن) واسمها وخبرها جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وهما من شواهد ابن مالك، شرح التسهيل25/2، وشرح الكافية الشافية1925/4، وأبي حيان، التذييل والتكميل93/5، والمرادي، الجنى الداني ص: 413، وابن هشام، تخليص الشواهد ص: 348.

[208] الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح306/1.

[209] النمل، من الآية (35).

[210] ينظر قوله عند ابن هشام، مغني اللبيب ص: 702، وأبي حيان، البحر المحيط236/8، والألوسي، روح المعاني193/10.

[211] ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ص: 702.

[212] ينظر أبو حيان، البحر المحيط236/8.

والألوسي[213] مسلك ابن هشام، كما أن معظم أهل اللغة استشهدوا بها على حذف ألف (ما) الاستفهامية، ولم يتعرضوا لإعراب الحوفي، حيث نقصت الألف من قوله (بِمَ)؛ لأنها فِي معنى: بأي شيء يرجع المرسلون، والأصل: بما، حذفت الألف فرقًا بين الاستفهام والخبر، وإنما يكون هذا إذا كان قبل دخول (ما) حرف جر، فالخبر نحو: رغبت فيما عندك، بإثبات الألف، والاستفهام نحو: فيم نظرت؟ بحذف الألف؛ وذهب ابن هشام إلى أن إثبات الألف نادرٌ في الكلام، ومختص بالضرورة في الشعر، ثم أنشد الفراء[214] بيتًا على أن الشاعر أتَمَّها وهي استفهام، وهو قول كعب بن مالك: أنَّا قَتَلنَا بِقَتَلانَا سَرَاتَكُمُ ** أَهْلَ اللواءِ ففِيمَا يَكثُرُ القِيلُ؟[215]

قال الرضى: "وقد تحذف ألف ما الاستفهامية في الأغلب عند انجرارها بحرف جر أو مضاف"[216].

قال الفراء: "ولو جعلت (ما) فِي معنى (أي) كان صوابًا، يكون المعنى: ليتهم يعلمون بأي شيء غفر لي ربِّي، ولو كان كذلك لجاز له فيه:(بِمَ غَفَرَ لِي رَبِّي) بنقصان الألف"[217]، ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على البيت لضعفه؛ ولهذا رد الكسائي قول بعض المفسرين[218] أن (بما) في:﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾[219] يجوز أن تكون استفهامية، ووافق الكسائي في رد كون (بما) استفهامية ابن هشام[220]، وأجاز النحاس[221] كونها استفهامية لكن على ضعف، والزجاج[222] أيضًا يجيز إثباتها في الاستفهام، وهذا من الشذوذ الذي لم يأت به القرآن.

ووصف ابن جني إثبات الألف مع (ما) بأنها ضعيفة، فقال في قراءة عكرمة وعيسى: ﴿عَمَّا يَتَسَأَلُونَ﴾[223]:"هذه أضعف اللغتين أعني إثبات الألف في (ما) الاستفهاميّة إذا دخل عليها حرف جر"[224].

([213]) ينظر الألوسي، روح المعاني193/10.

([214]) ينظر الفراء، معاني القرآن للفراء375/2.

([215]) بيت من البسيط، ينظر الديوان ص: 255، و(ففيما) في الديوان: ففيم، وفي رواية الديوان هذه لا شاهد فيه. وهو من شواهد الفراء، معاني القرآن375/2، وابن إيّاز، شرح التعريف بضروري التصريف ص: 85، وابن هشام، مغني اللبيب ص: 702.

([216]) الرضي، شرح الرضي على الكافية50/3.

([217]) الفراء، معاني القرآن374/2.

([218]) كالزمخشري. ينظر الكشاف11/4، وأبي حيان. ينظر البحر المحيط58/9.

([219]) يس، من الآية (27).

([220]) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ص: 394.

([221]) ينظر النحاس، إعراب القران300/3.

([222]) ينظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه283/4.

([223]) النبأ، الآية (1).

([224]) ابن جني، المحتسب347/2.

والقول في هذه المسألة: أن الباء في (بم) جارة، و(ما): اسم استفهام في محل جر متعلق متعلقة بفعل (يرجع) قدمت على متعلَّقها لاقترانها بحرف (ما) الاستفهامية؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، و(ناظرة) اسم معطوف على (مرسلة)، ويجوز أن تكون (ناظرة) من النظر العقلي، أي: عالمة، والباء متعلق بفعل (يرجع)، فـ (ناظرة) على الوجهين معلَّق عن العمل في مفعوله أو مفعوليه لوجود الاستفهام، ولا يجوز أن تتعلق الباء بـ (ناظرة)؛ لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده، والله أعلم بالصواب.

المسألة الثالثة عشر: إعراب (مَلْعُونِينَ) في قوله تعالى:﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا﴾[225].

ردّ ابن هشام قول أبي البقاء أن (مَلْعُونِينَ) حالًا من فاعل (يُجَاوِرُونَكَ) في الآية التي قبلها ﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾[226]؛ حيث قال:"وأما قول أبي البقاء إنه حال من فاعل (يُجَاوِرُونَكَ) فمردود؛ لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان"[227].

قال أبو البقاء في إعرابها:"قوله تعالى:(مَلْعُونِينَ) هو حال من الفاعل في (يُجَاوِرُونَكَ)، ولا يجوز أن يكون حالًا مما بعد (أين)؛ لأنها شرط، وما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله"[228]، وتبع أبا البقاء في كون:(مَلْعُونِينَ) حالًا من الفاعل في (يُجَاوِرُونَكَ) كل من الحوفي[229]، والزمخشري[230]، وابن عطية[231]. قال الزمخشري:"(مَلْعُونِينَ) نصب على الشتم أو الحال، أي: لا يجاورونك إلّا ملعونين، دخل حرف الاستثناء على الظرف والحال معًا"[232].

ومعلوم أن جمهور النحاة ذهبوا إلى أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان، وأجازه قوم نحو: ما أخذ أحد إلّا زيد درهمًا، وما ضرب القوم إلّا بعضهم بعضًا[233].

([225]) الأحزاب، من الآية (61).

([226]) الأحزاب، من الآية (60).

([227]) ابن هشام، مغني اللبيب ص: 703.

([228]) العكبري، التبيان في إعراب القرآن1060/2.

([229]) ينظر أبو حيان، البحر المحيط505/8.

([230]) الزمخشري، الكشاف561/3.

([231]) ينظر ابن عطية، المحرر الوجيز400/4.

([232]) الزمخشري، الكشاف561/3.

([233]) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل292/2، وأبو حيان، التذييل والتكميل254/8.

ويرى ابن مالك[234] أن استثناء شيئين بأداة واحدة دون عطف محظور عند النحاة، ومن ثَمّ فلابد من تكرار أداة الاستثناء، أو إضافة حرف عطف قبل المستثنى الثاني؛ لذلك لا يصح القول: لا تدخل بيت فلان إلّا مأذوناً لك، غيرَ ناظر، ويصح أن نقول: لا تدخل بيت فلان إلّا مأذوناً لك، وغيرَ ناظر، أو وإلّا غير ناظر... .

وجوز بعض النحاة عدم تكرار أداة الاستثناء، أو إضافة حرف عطف في ثلاث حالات[235]:

– أن يكون المستثنى كالشيء الواحد؛ لأن تكرار أداة الاستثناء، أو إضافة حرف العطف تفيد المغايرة في المستثنى إذا تعدد؛ فإذا جاء بمعنى واحد لم يلزم شرط تكرار أداة الاستثناء أو إضافة العاطف، كأن يكون المستثنى الثاني من جنس الأول، أو فرعًا عنه ، أو في معناه...

– أن تضمر أداة الاستثناء فيقدرها المتلقي تقديرًا...

– أن تحمل جملة الاستثناء على معنى الحصر وتعرب إعراب الحصر.

وقد مثل الزمخشري لذلك بقوله تعالى:﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾[236]، فـ (أن يؤذن) ظرف بمعنى: وقت الإذن، و(غَيْرَ نَاظِرِينَ) حال من (لا تدخلوا)"[237].

ورد أبو حيان[238] على الزمخشري بأن المصدر المؤول لا يكون في معنى الظرف، وإنما ذلك في المصدر الصريح، نحو: أجيئك صياح الديك، ويمتنع من جهة المعنى أن يكون (غير ناظرين) حالًا من يؤذن، وإن صح من جهة الصناعة.

قال الزمخشري:"وقع الاستثناء على الوقت والحالة معًا، كأنه قيل: لا تدخلوا بيوت النبي ﷺ إلّا وقت الإذن، ولا تدخلوا إلّا غير ناظرين، فورد عليه أنه يكون استثناء ظرف وحال بأداة واحدة، واستثناء أمرين بغير عطف ولا تكرار أداة الاستثناء محظور"[239]، وبرر الإمام بهاء الدين السبكي[240] كلام الزمخشري بأنه قدّر أداة استثناء (إلّا) ثانية للحال (غير) على الرغم من أن جمهور النحاة لم يجيزوا أن يأتيَ الحال بعد أداة الاستثناء إلّا في الاستثناء المفرغ،

(234) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل292/2.

(235) ينظر ناظر الجيش، تمهيد القواعد2164/5.

(236) الأحزاب، من الآية (51).

(237) ينظر الزمخشري، الكشاف554/3.

(238) ينظر أبو حيان، البحر المحيط499/8، 370/10.

(239) الزمخشري، الكشاف554/3.

(240) ينظر السبكي، عروس الأفراح414/1.

أو أنه رأى في الآية استثناء شيء واحد، فيكون ما بعد إلا كالشيء الواحد جرى استثناؤه، أو أنه اعتبر الآية أسلوب حصر لا استثناء بحذف أداة النفي وأداة الحصر فيكون التقدير: ادخلوا بيوت النبي وقت أن يؤذن لكم غيرَ ناظرين.

والقول في هذه المسألة أن رد ابن هشام على إعراب أبي البقاء (مَلْعُونِينَ) حالًا من فاعل (يُجَاوِرُونَكَ) صحيح؛ لِمَا تقدم من إجماع النحاة على عدم جواز استثناء شيئين بأداة واحدة دون عطف، وحتى ممن أجازه –وهم قلة– جوزوه بشروط ثلاثة، لم ينطبق شرط منها على الآية المذكورة، كما أن إعراب أبي البقاء لم يقل به جمهور أهل اللغة من المعربين والمفسرين فيما اطلعنا عليه من الكتب التي تُعنَى بالإعراب والتفسير، وأن في إعراب (مَلْعُونِينَ) أوجهًا اتفق عليها معظم أهل اللغة، وهي: جواز أن تكون حالًا بعد حال، أو أن تكون حالًا من المنوي في (قَلِيلًا) إذا جعلته حالًا، ولا يجوز أن تكون حالًا مما بعد (أين) في (أينما) وهذا هو الذي ذهب إليه أبو البقاء، والحوفي، والزمخشري؛ لأنها شرط، وما بعد أداة الشرط لا يعمل فيما قبلها على رأي الجمهور، وكذلك يجوز أن تكون منصوبةً على الذم، تقديره: أذم ملعونين، وقد جاء مثله في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى:﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[241]، والتقدير: أذم حمالة، وقوله تعالى:﴿مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ﴾[242]، والتقدير: أذم مذبذبين، ومنه قوله عروة بن الورد في رواية نصب (عداةَ): سَقَوْني الخَمْرَ ثُمَّ تَكَنَّفُونِي ** عُداةَ اللَّهِ مِن كَذِبٍ وزُورِ[243]

والتقدير: أذم عداة الله، والله أعلم بالصواب.

المسألة الرابعة عشرة: إعراب جملة ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ في قوله تعالى:﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾[244].

رد ابن هشام[245] قول الحوفي أن جملة ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ مخبر بها عن (ظلمات)، و(ظلمات) غير مختص، ووصف قول الحوفي الوهم، وكذلك رد قول الحوفي أبو حيان[246]، والألوسي[247]، والسمين الحلبي[248].

القول في هذه المسألة ومن خلال ما اطلعنا عليه من مؤلفات المعربين والمفسرين وكذلك النحويين لم نقف على

(241) المسد، الآية (4).

(242) النساء، من الآية (143).

(243) بيت من الوافر. ينظر الديوان ص: 63، والشاهد فيه: نصب "عُداة الله" على الذم، والتقدير: أذم عداة الله. وهو من شواهد سيبويه، الكتاب70/2، والسيرافي، شرح الكتاب400/2.

(244) النور، من الآية (40).

([245]) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ص: 751.

([246]) ينظر أبو حيان، البحر المحيط54/8.

([247]) ينظر الألوسي، روح المعاني374/9.

([248]) ينظر السمين الحلبي، الدر المصون415/8.

إعراب كالذي أعربه الحوفي كونها جملة وقعت خبرًا لـ (ظلمات)، والحوفي[249] جاز عنده رفع (ظلمات) و(بعضها) بدلًا منها، وهذا غير جائز من جهة المعنى؛ لأن المراد الإخبار بأنها ظلمات، وأن بعض تلك الظلمات فوق بعض، أي: هي ظلمات متراكمة، وليس على الإخبار بأن بعض ظلمات فوق بعض من غير إخبار بأن تلك الظلمات السابقة ظلمات متراكمة[250].

وذكر مكي في الكشف وجهًا آخر لقراءة الجمهور فقال:"وحجَّة من رفع (ظلمات) أنه رفع على الابتداء، و(بعضها) ابتداء ثان، و(فوق) خبر لـ (بعض)، وخبرها خبر عن (ظلمات)، ويجوز أن ترفع (ظلمات) على إضمار مبتدأ، أي: هي ظلمات، أو هذه ظلمات"[251].

والقول في المسألة أن آراء أهل اللغة الذين اطلعنا على أقوالهم أنهم أعربوا (ظلمات) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هذه ظلمات، أو تلك ظلمات، وعلى هذا الإعراب قراءة الجمهور، كما أنه لا وجود لمسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة، نعم يجوز ذلك إن قدرت صفة محذوفة، أي: ظلمات عظيمة أو كبيرة بعضها فوق بعض، وهنا عدم التأويل أولى من التأويل، ومسألة التأويل من عدمه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وأيضًا منهج السلف في المسائل الفقهية عدم التأويل مطلقًا إلّا بثبوت دليل راجح، وهنا لم يثبت، والله أعلم بالصواب.

المسألة الخامسة عشر: إعراب قوله تعالى:﴿فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبَهُ﴾[252]، بقراءة النصب في (قلبَه).

قال مكي في المشكل:"... (آثم) خبر (أن)، و(قلبه) رفع بفعله، وهو (الآثم)، ويجوز أن ترفع (آثما) بالابتداء، و(قلبه) بفعله، ويسد مسد الخبر، والجملة خبر (أن)، ويجوز أن تجعل (آثما) خبر (أن)، و(قلبه) بدلًا من الضمير في (آثم)، وهو بدل البعض من الكل"[253]، كما تُنسَب إلى ابن أبي عبلة قراءة أخرى بالنصب على المفعولية، وهي:﴿ أَثَّمَ قَلْبَهُ﴾، أَيْ: جَعَلَهُ آثِمًا[254].

([249]) أبو حيان، البحر المحيط54/8، والسمين الحلبي، الدر المصون415/8.

([250]) ينظر المصدران السابقان.

(251) مكي، الكشف عن وجوه القراءات140/2.

([252]) البقرة، من الآية (283).

([253]) مكي، مشكل إعراب القرآن ص: 140.

([254]) ينظر الكرماني، شواذ القراءات ص: 105، وعمر، ومكرم، معجم القراءات القرآنية229/1.

رد ابن هشام[255] قول مكي في قراءة ابن أبي عبلة بنصب (قلبَه) على أنه تمييز، ووصف قول مكي بالوهم، وذهب ابن هشام إلى أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به، والقول في هذه المسألة أن لفظ (قلبه) يحتمل أربعة أوجه إعرابية، وهي: الأول: مرفوع بـ (آثم) كون الأخير اسم فاعل يعمل عمل الفعل.

الثاني: بدل من (آثم) يعني: بدل بعض من كل، لا على نية طرح الأول.

الثالث: بدل من الضمير المستتر في (آثم)، يعني: هو.

الرابع: مبتدأ، وآثم خبر مقدم، والجملة خبر (إن)[256].

وعند رجوعنا إلى كتاب المشكل لمكي وجدنا أن القول بالتمييز إنما نسبه مكي إلى أبي حاتم، وأن ابن هشام وقع في سهو عندما نسبه لمكي؛ فمكي بعد أن أتمّ الأوجه الإعرابية للفظ، قال:"وأجاز أبو حاتم نصب (قلبه) بـ (آثم)، ثمَّ نصبه على التّفسير، وهو بعيد؛ لأنَّه معرفة"[257]، والفراء عندما ذكر قراءة ابن أبي عبلة قال:"فإن يكن حقًّا فهو من جهة قولك: سفهت رأيك، وأثمت قلبك"[258].

كما أن قول أبي حاتم نقله النحاس عنه، فقال:"وأجاز أبو حاتم (فإنه آثم قلبه)، قال: كما تقول: هو آثم قلب الإثم. قال: ومثله: أنت عربيّ قلبًا على المصدر"[259]، وقال أيضًا:"وقد خُطّئ أبو حاتم في هذا؛ لأن (قلبه) معرفة، ولا يجوز ما قال في المعرفة، لا يقال: أنت عربيّ قلبه"[260].

كما أن قول ابن هشام بأنه منصوب على التشبيه بالمفعول به ردّه أبو حيان، وقال أنه غير متعين؛ لأنّه يجوز أن يكون (قلبه) منصوبًا على البدل من اسم (إنّ) أي: فإنّ قلبه آثم[261]، وفيه نظر كما قال ناظر الجيش؛ لأنّ البدل هو المعتمد عليه في الإخبار لا المبدل منه؛ ولهذا وجب أن يكون (آثم) خبرًا عن (قلبه)، وهنا امتنع تقديم (آثم) على (قلبه)؛ لأنّ التقدير يصير: فإنّ قلبه آثم، فنتج عن ذلك تقديم خبر (إنّ) على اسمها، وهذا غير جائز إلّا بشروط لم تتحقق في هذه المسألة[262].

([255]) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ص: 745.

([256]) ينظر النحاس، إعراب القرآن ص: 140.

([257]) مكي، مشكل إعراب القرآن146/1.

([258]) ينظر الفراء، معاني القرآن ص: 188.

([259]) النحاس، إعراب القرآن ص: 140.

([260]) ينظر المرجع السابق.

([261]) ينظر أبو حيان، التذييل والتكميل256/9.

([262]) ينظر ناظر الجيش، تمهيد القواعد2389/5.

والحاصل في المسألة أن مكيًّا لم يقل بوجه التمييز في إعراب (قلبَه) بقراءة النصب، بل نقله عن أبي حاتم واستبعده، وسها ابن هشام عن ذلك ونسبه إلى مكي، كما أن النصب على التمييز لا يجوز؛ لأن التمييز لا يكون إلّا نكرة عند الجمهور، بخلاف بعض الكوفيين الذين يجوزون مجيئه معرفة[263]، والله أعلم بالصواب.

المسألة السادسة عشرة: الخلاف في الفعل (تولوا) في قوله تعالى:﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ﴾[264].

رد ابن هشام[265] على أبي البقاء كون اعتباره الفعل (تولوا) مضارعًا فيه ضعف، وقال ابن هشام بفساد ما ذهب إليه أبو البقاء. قال أبو البقاء في التبيان: "يجوز أن يكون اللفظ ماضيًا، ويجوز أن يكون مستقبلًا، تقديره: تتولوا، ذكره النحاس، وهو ضعيف; لأن حرف المضارعة لا يحذف"[266].

من خلال التآليف التي اطلعنا عليها نجد معظم أئمة اللغة لم يختلفوا في إعراب هذا الفعل، فجوزا إعرابه ماضيًا أو مضارعًا، كالنحاس[267]، والزمخشري[268]، والهمذاني[269]، وأبي حيان[270]، وغيرهم، فالماضي على اعتبار أنه مسندٌ لضمير الغيبة، فيكون من باب الالتفات من المخاطب إلى الغائب، والمضارع على اعتبار حذف تائه، وجواب الشرط في الظاهر الجملة من قوله: فإن الله عليم بالمفسدين، والتقدير: فإن تتولوا، والمعنى: ما يترتب على علمه بالمفسدين من معاقبته لهم، وأما وجه الضعف فانفرد به أبو البقاء فقط.

والقول في هذه المسألة أن الفعل (تَوَلَّوْا) ورد في القرآن الكريم بهذه الصيغة في مواضع كثيرة، وتحديد المضارع من الماضي مرتبط بالسياق، فالتي تحتمل المضارع تحتمل الماضي كذلك، وقد يتعين في بعض المواضع أحدهما، وقد يترجح فيهما أحدهما، ووصلت هذه المواضع إلى عشرين موضعًا، أكثرها محتملة للفعل الماضي، وفيها خمسة مواضع محتملة لأنْ تكون من الماضي أو المضارع، ومن ذلك قوله تعالى:﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾[271]،

([263]) ينظر ابن السراج، الأصول في النحو1/223، 317، والرضي، شرح الرضي على الكافية3/222.

(264) آل عمران، الآية (63).

(265) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ص: 808.

(266) العكبري، التبيان في إعراب القرآن1/253.

(267) ينظر النحاس، إعراب القرآن1/163.

(268) ينظر الزمخشري، الكشاف1/354.

(269) ينظر الهمذاني، الكتاب الفريد2/39.

(270) ينظر أبو حيان، البحر المحيط3/193.

(271) آل عمران، من الآية (32).

وقوله تعالى:﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾[272]، وقرأ البزي في أربعة منها بالإدغام على أنه أفعال مضارعة، منها موضعان في سورة هود، وهما قوله تعالى:﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾[273]، وقوله تعالى:﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ﴾[274]، وموضع بسورة الأنفال، وهو قوله تعالى:﴿ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾[275]، ورابع بسورة النور، وهو قوله تعالى:﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾[276].

ومن خلال ما سبق نجد أن الفعل يحتمل أن يكون مضارعًا مجزومًا بأداة الشّرط حذفت إحدى تاءيه، والتّقدير: فإن تتولّوْا أنتم، أو ماضيًا مبنيًّا على الضمّ المقدّر، مسندًا إلى ضمير الغيبة، والتقدير: فإن تولوا هم، ويكون فيه التفاتٌ من المخاطب إلى الغائب، والجملة في محلّ جزم، والفاء بعد الفعل رابطةٌ للجواب بالشّرط.

وقد حُذفت التاء الأولى من المضارع في مواضع، وذُكِرَت في مواضع أخرى، نحو قوله تعالى:﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾[277]، وقوله تعالى:﴿وإِنْ تَتَوَلّوْا كَما تَوَلّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذابًا أليمًا﴾(278)، وقوله تعالى:﴿يا أيُّها الّذينَ آمَنُوا لا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللهُ عَلَيْهِمْ ﴾[279].

كما أنّ المضارع يبتدأ بحروف (أنيت)، والماضي كل حرف من الحروف الهجائية قابل لأن يكون أوّله، فإذا جاء في الكلام فعلٌ وقَبِلَ أن يكون معناه ماضيًا مع صحة أن يكون مضارعًا يصح المعنى على كلا الاعتبارين، والفرق بينهما وجود (الالتفات أو عدمه) كالآية موضوع المسألة، فإنها تحتمل أن يكون الفعل فيها مضارعًا حذفت تاؤه للتخفيف؛ لأن الفعل إذا كان مبدوءًا بالتاء ودخلت عليه تاء المضارعة اجتمعت فيه تاءان ؛ فثقل النطق بهما، فخُفِّف بأحد شيئين: إمَّا إدغام التاء في أختها، كقراءة ابن كثير من رواية البزّيّ، ومن ذلك قوله تعالى:﴿نَارًا تَلَظَّى﴾[280]، أو بالحذف، وإليه أشار ابن مالك بقوله في ألفيته[281] بقوله:

(272) النساء، من الآية (89).
(273) هود، من الآية (3).
(274) هود، من الآية (57).
(275) الأنفال، من الآية (20).
(276) النور، من الآية (54).
(277) محمد، من الآية (38).
(278) الفتح، من الآية (16).
(279) الممتحنة، من الآية (13).
(280) الليل، من الآية (14).
(281) ينظر أبن مالك، الألفية ص: 68.

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ ** فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ العِبَرْ

كما أن أبا البقاء عندما ضعّف كون الفعل (تَوَلَّوا) فعلًا مضارعًا دلّ على أنه يعتبر حذف الأولى أولى، وهو خلاف المشهور عند أئمة اللغة؛ لأنه عندهم إذا دار الأمر بين كون المحذوف أوّلا أو ثانيًا، فحذف الثاني أولى، أي: التاء المحذوفة ليست تاء المضارعة؛ لأنّ تقدير الفعل: تتولوا، ولهذا نرى صحة اعتراض ابن هشام على أبي البقاء فيما ذهب إليه من إعراب، والله أعلم بالصواب.

الخاتمة

عرض هذا البحث لردود ابن هشام على المعربين والمفسرين من خلال كتابه مغني اللبيب، وقد اقتضت خطته أن يكون على هيئة مسائل مرتبة حسب ورودها في المغني، وقد انتهى البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات نذكر منها ما يلي:

1- أن معظم ردود ابن هشام على المعربين والمفسرين لم يكن له فضل السبق فيها، فأغلب المسائل النحوية التي ذُكِرت اختلف أهل اللغة فيها على مر العصور، وكلٌّ حسب أصول النحو عنده أو تأثره بمدرسة نحوية آنذاك، عدا بعض المسائل التي وقع فيها ابن هشام في سهو بيّن كما ذكرناها في ثنايا بحثنا.

2- أن ابن هشام نوّع في استخدام مصطلحات الاعتراض، فأحيانًا استخدم ما هو لين مثل (سهو، والصواب خلافه)، وأحيانًا استخدم ما فيه غلظة مثل (الوهم، وفاسد).

3- أن ابن هشام لمَّا ردَّ على بعض المعربين والمفسرين لم يعتمد على غيره من النحاة، ولم يذكر المصادر التي بنى عليها رأيه، وهذا خاص بمنهجه في التأليف.

4- أن كتاب المغني مليء بالمسائل التي من الممكن أن يُبحَث فيها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: اختياراته البصرية والكوفية، تعقيباته على نحاة عصر من العصور، اعتراضاته على نحاة عصر من العصور، ابن هشام وأصول النحو، ولغات العرب في المغني، وغيرها.

المصادر والمراجع

- **مصحف المدينة، برواية حفص عن عاصم.**

1. **الأخفش**، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، **معـــــانى القـــرآن**، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 1، ت ط: 1411هـ-1990م.
2. **الأزهــري**، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: 1، ت ط: 1421هـ-2000م.
3. **الأشموني**، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط:

1، ت ط: 1419هـ- 1998م.

4. **الأصبهـاني**، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل، **إعـراب القرآن**، قدمت له ووثقت نصوصه: فائزة بنت عمر المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض، ط: 1، ت ط: 1415هـ-1995م.
5. **الألــوسي**، شهاب الدين محمود بن عبد الله، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: 1، ت ط: 1415هـ.
6. **الأنبــاري**، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، **أســرار العربيــة**، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط: 1، ت ط: 1995م.
7. **الأنبــاري**، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تح: بلا، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، ط: 1، ت ط: 1424هـ- 2003م.
8. **ابن إيــاز**، أبو محمد الحسين بن بدر، **شرح التعريف بضروري التصريف**، تح: هادي نهر، هلال ناجي المحامي، دار الفكر، عمان- الأردن، ط: 1، ت ط: 1422هـ-2002م.
9. **البروسيّ**، وليم بن الورد، **مجموع أشعار العرب**، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت-الكويت، ط: بلا، ت ط: بلا.
10. **البغدادي**، عبد القادر بن عمر البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط: 4، ت ط: 1418هـ-1997م.
11. **البغـوي**، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط: 1، ت ط: 1420هـ.
12. **ثعلـب**، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، **مجالس ثعلب**، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط: 2، ت ط: بلا.
13. **الجرجــاني**، عبد القاهر، **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، تح: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة، دار الرشيد، بغداد-العراق، ط: بلا، ت ط: 1982م.
14. **الجرجــاني**، علي بن محمد بن علي الجرجاني، **المصباح في شرح المفتاح**، رسالة دكتوراة، إعداد: يوكسل جليك، إشراف: أحمد طوران آرسلان، جامعة مرمرة، معهد العلوم الاجتماعية، كلية الإلهيات، قسم اللغة العربية والبلاغة، استانبول-تركيا، ط: بلا، ت ط: 2009م.
15. **ابن جنــي**، أبو الفتح عثمان، **سـر صناعة الإعراب**، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق-سوريا، ط: 1، ت ط: 1985م.
16. **ابن جنــي**، أبو الفتح عثمان، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط: بلا، ت ط: 1420هـ- 1999م.
17. **ابن الحاجـب**، عثمان بن عمر بن أبي بكر، **الكافيــة في علم النحــو**، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة-مصر، ط: 1، ت ط: 2010م.
18. **أبو حيـان**، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، **البحر المحيط في التفسير**، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط: بلا، ت ط: 1420هـ.
19. **أبو حيـان**، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تح: حسن هنداوي، دار القلم -

دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط: 1، ت ط: مختلف.

20. **ابن خالويه**، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، تح: بلا، مكتبة المتنبي، القاهرة–مصر، ط: بلا، ت ط: بلا.

21. **ابن الخباز**، أحمد بن الحسين بن الخباز، **توجيه اللمع**، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام، القاهرة– مصر، ط: 2، ت ط: 1428هـ–2007م.

22. **الخليل**، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، **الجمل في النحو**، تح: فخر الدين قباوة، ط: 5، ت ط: 1416هـ– 1995م.

23. **الدماميني**، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تح: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة، الرياض–المملكة العربية السعودية، ط: 1، ت ط: 1403هـ–1983م.

24. **الدمياطيّ**، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: 3، ت ط: 1427هـ–2006م.

25. **الرضي**، محمد بن الحسن، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، تحقيق وتصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي– ليبيا، ط: بلا، ت ط: 1395هـ–1975م.

26. **الرماني**، أبو الحسن علي بن عيسى، **شرح كتاب سيبويه** (جزء من الكتاب "من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال" حُقِّق كرسالة دكتوراه)، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: تركي بن سهو العتيبي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض–المملكة العربية السعودية، عام: 1418هـ–1998م.

27. **الزَّجَّاج**، أبو إسحاق إبراهيم السَّرِي بن سهل، **معاني القرآن وإعرابه**، عالم الكتب، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1408هـ–1988م.

28. **الزجاجي**، عبد الرحمن بن إسحاق، **حروف المعاني والصفات**، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1984م.

29. **الزمخشري**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، تح: بلا، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1407هـ.

30. **الزمخشري**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، **المفصل في صنعة الإعراب**، تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1993م.

31. **السبكي**، أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي، **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1423هـ –2003م.

32. **ابن السراج**، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.

33. **ابن أبي سلمى**، زهير، **ديوان زهير بن أبي سلمى**، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط: 3، ت ط: 1426هـ–2005م.

34. **السمين الحلبي**، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق–سوريا، ط: بلا، ت ط: بلا.

35. **سيبويه**، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط:

3، 1408هـ-1988م.

36. **السيرافـــي**، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، **شرح كتاب سيبويـــه**، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: 1، ت ط: 2008م.

37. **السيوطـــي**، عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة-مصر، ط: بلا، ت ط: بلا.

38. **الصبـــان**، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: 1، ت ط: 1417هـ-1997م.

39. **الطبـــري**، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بدار هجر، عبد السند حسن يمامة، دار هجر، القاهرة-مصر، ط: 1، ت ط: 1422هـ-2001م.

40. **ابن عاشـــور**، محمد الطاهر بن محمد، **التـحـريـر والتنـويـر**، تح: بلا، الدار التونسية للنشر، تونس، ط: بلا، ت ط: 1984هـ.

41. **العجلـــي**، أبو النجم الفضل بن قُدامة، **ديوان أبي النجم العجلي**، جمعه وشرحه وحقّقه: محمد أديب عبدالواحد حمزان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق-سوريا، ط: بلا، ت ط: 1427هـ-2006م.

42. **ابن عصفـــور**، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، **شرح جمـــل الزجاجي**، تح: صاحب أبو جناح، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.

43. **ابن عطيـــة**، جريـر، **ديـوان جريـــر**، تح: بلا، دار بيروت للطباعة، بيروت-لبنان، ط: بلا، ت ط: 1406هـ-1981م.

44. **العقيلـــي**، القحيف، **شعر القُحَيـــف العُقَيلي**، حاتم صالح الضامن، المجمع العلمي العراقي، بغداد-العراق، ط: بلا، ت ط: 1406-1986م.

45. **عمـــر**، أحمد مختـار، **مكـــرم**، عبدالعـال سالم، **معجـم القراءات القـرآنيـــة**، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ط: 2، ت ط: 1408هـ-1988م.

46. **العينـــي**، محمود بن أحمد بن موسى، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، تح: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة-مصر، ط: 1، ت ط: 1431هـ-2010م.

47. **الفارســـي**، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **المسائـل البصريـــات**، تح: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة-مصر، ط: 1، ت ط: 1405هـ-1985هـ.

48. **الفارســـي**، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **المسائـــل العسكريات في النحو العربي**، تح: علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة، عمان-الأردن، ط: بلا، ت ط: 2002م.

49. **الفـــراء**، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله، **معاني القرآن**، تح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة- مصر، ط: 1، ت ط: بلا.

50. **ابن فرحـــون**، أبو محمد عبد الله بن أبي عبد الله، **العُدّة في إعراب العُمدَة**، تح: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري- الدوحة، ط: 1، ت ط: بلا.

51. **القرطبـــي**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، **الجامـــع لأحكـــام القـرآن**، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة-مصر، ط: 2، ت ط: 1384هـ-1964م.

52. **الكافيجي**، محمد بن سليمان بن سعد، **شرح قواعد الإعراب**، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، دار الفكر (دمشق – سورية)، ط: 1، ت ط: 1416هـ–1995م.
53. **الكرماني**، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر، **شواذ القراءات**، تح: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.
54. **ابن مالك**، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، تح: بلا، دار الكتب العملية، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.
55. **ابن مالك**، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، **شرح تسهيل الفوائد**، تح: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة–مصر، ط: 1، ت ط: 1410هـ–1990م.
56. **ابن مالك**، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، **شرح الكافية الشافية**، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة–المملكة العربية السعودية، ط: 1، ت ط: 1402هـ–1982م.
57. **ابن مالك**، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، **شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح**، تح: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، القاهرة– جمهورية مصر العربية، ط: 1، ت ط: 1405هـ.
58. **ابن مالك**، كعب، **ديوان كعب بن مالك الأنصاري**، دراسة وتحقيق: سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد–العراق، ط: 1، ت ط: 1386هـ–1966م.
59. **المبرد**، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، **المقتضب**، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.
60. **المتنبي**، أبو الطيب، **ديوان المتنبي**، تح: بلا، دار صادر، بيروت–لبنان، ط: 2، ت ط: 2008م.
61. **ابن مجاهد**، أحمد بن موسى بن العباس، **كتاب السبعة في القراءات**، التميمي، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة–مصر، ط: 2، ت ط: 1400هـ.
62. **المرادي**، أبو محمد حسن بن قاسم بن عبد الله، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: 1، ت ط: 1428هـ– 2008م.
63. **المرادي**، أبو محمد حسن بن قاسم بن عبد الله، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تح: فخر الدين قباوة – محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1413هـ–1992م.
64. **مكي**، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد، **الكشف عن وجوه القراءات السبع**، تح: بلا، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: 1، ت ط: 1394هـ– 1974م.
65. **مكي**، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد، **مشكل إعراب القرآن**، حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط: 2، ت ط: 1405م.
66. **ابن مهران**، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، **المبسوط في القراءات العشر**، تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق–سوريا، ط: بلا، ت ط: 1981م.
67. **ناظر الجيش**، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة–مصر، ط: 1، ت ط: 1428 هـ.
68. **النحاس**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، **إعراب القرآن**، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت–لبنان، ط:

بلا، ت ط: 1409هـ- 1988م.

69. **النحـــاس**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، **معـــاني القـــرآن**، تح: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، ط: 1، ت ط: 1409هـ.

70. **ابن هشـــام**، أبو محمد عبد الله بن يوسف، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائـــد**، تح: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط: 1، ت ط: 1406هـ-1986م.

71. **ابن هشـــام**، أبو محمد عبد الله بن يوسف، **مغنـــي اللبيب عن كتـــب الأعاريب**، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر-دمشق، ط: 6، ت ط: 1985م.

72. **الهمذانـــي**، المنتجب، **الكتاب الفريـــد في إعراب القرآن المجيد**، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، ط: 1، ت ط: 1427 هـ - 2006م.

73. **ابن الـــورد**، عروة، **ديـــوان عـــروة بن الـــــورد**، دراسة وشرح وتحقيق: أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: بلا، ت ط: 1418هـ-1998م.

74. **ابن يعيـــش**، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، **شرح المفصـــل**، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: 1، 1422هـ-2001م.